محمد حامد الآنسي

واقع المخطوطات في اليمن

في هذه الوثيقة : حقيقة للتاريخ وواقع أمام العدالة

واقع المخطوطات
في اليمن

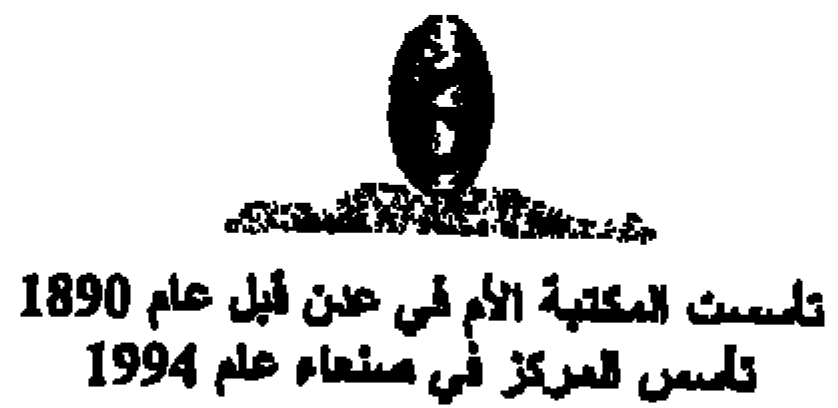
إهـــــــداء٢٠٠٨
مؤسسة الابداع للثقافة والاداب والفنون
الجمهورية اليمنية

واقع المخطوطات في اليمن

في هذه الوثيقة، حقيقة للتاريخ وواقع أمام العدالة

محمد حامد الآنسي

بسم الله الرحمن الرحيم



تأسست المكتبة الأم في عدن قبل عام 1890
تأسس المركز في صنعاء عام 1994

رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء 2007/87

الطبعة الأولى 1428هـ الموافق 2007م

مركز عبادي للدراسات والنشر
ت: 219618 / فاكس: 219619
سيار: 777219617 ص.ب: 662
صنعاء - الجمهورية اليمنية

التنفيذ الطباعي: مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء


بسم الله الرحمن الرحيم

يا شعب لا تشك الشقاء ولا تطل فيه نواحك

لو لم تكن بيديك مجروحاً لضمدنا جراحك

(عمر أبو ريشه)

إهداء ..

- إلى كل من تحمل مثقال ذرةٍ من حُبٍ لهذا الوطن.
- وإلى كل من يُعيرُ الإنسانية، والمعرفة أدنى اهتمام.
- مع رجائي أن تستوقفكم هذه الشؤون المؤلمة.

مدخل...

المخطوطات العربية والإسلامية ثروة نفيسة وتراث إنساني بديع ؛ إذ تختزل ثراءً علمياً ومعرفياً لا يقدر بثمن ؛ ومع ذلك فما زالت مطمورة ومجهولة ؛ على الأخص في مجتمعاتنا العربية فهي إما عرضةً للتغريب والتهريب أوحبيسة الجدران والمخازن العشوائية الظالمة ؛ الأمر الذي حال دون إنصافها واكتشاف جواهرها المعرفية الثمينة.

وندرك أن ثمة جهود واهتمامات تبذلها بعض المجتمعات العربية بشأن تراثها المخطوط إلا أنها ما زالت محدودة ومعينة، ولا تتناسب وحجم قيمتها المعرفية والتاريخية التي يفتقر إليها أبناؤها بشدة بالغة.

ولا يتطلب الأمر لتحقيق ذلك سوى المزيد من تظافر الجهود والإسهامات التي من شأنها خدمة ما بين أيدينا من معارف، وإتاحة فرصة إخراجها إلى النور؛ وهذا ما يعول عليه في تحقيق نجاحات وإنجازات تنموية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في أي حالٍ.

ولما كانت بلادنا (اليمن) مهد الحضارات التليدة الخالدة وأرض (الحكمة) التي من رُزقها فقد أوتي خيراً كثيراً (ومن يؤت الحكمة

فقد أوتي خيراً كثيراً) ؛ فقد عرفت ثرية بما تمتلكه من ثروة التراث المعرفي الثمين الذي تمتلء به خزائنها ومكتباتها العامة والخاصة المنتشرة على امتداد رقعة اليمن السعيد.

ولأهمية ما تمتلكه بلادنا من تلك الثروة ؛ وكثرة شؤونها وشجونها التي تحيط بها فقد كانت الضرورة ملحة لنشر هذه الحقائق محاولة تسليط الضوء على محنة المخطوطات المؤلمة ؛ حيث سبق أن قمت بعرضها في الصحف الرسمية وشارك غيري أيضاً لكنها وللأسف لم تحرك ساكنا.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة ممثلة بالسلطات العليا (رئاسة الجمهورية/ مجلس الوزراء/ وزارة المالية) تولي التراث الآثاري اهتماماً بالغاً ونقدر عالياً رعاية واهتمام الرجل الإنسان علي عبد الله صالح حامل أثقال اليمن ونثمن توجيهاته المتكررة بتوفير الاعتمادات المادية الكافية لرعاية التراث بأشكاله وعلى الأخص منه المخطوطات ؛ وهذا مما لا يمكن المرور عليه ولا يمكن إنكاره.

إلا أن ظروفاً سيئة وخطيرة تودي بالمخطوطات في اليمن ناتجة عن

تقصيرات بعض النافذين ممن تقع على عاتقهم الأمانة الكبرى ومن أجلها كانت هذه الوثيقة.

مع أملي أن يسهم هذا الجهد في لفت الانتباه وكسر حواجز الوطنية الزائفة التي تستّر تحت غطائها ثلة من النافذين لسنوات عديدة تكبد فيها الوطن خسائر فادحة.

هذا وكلي يقين وثقة في قدرة هذه الإضاءة على الإشارة إلى مواطن الظلم وثغور المعاناة التي تحيط بالمخطوطات من الإتجاهات الستة!!

والله ولي التوفيق،،

المؤلف

شؤون المخطوطات..

لقد بات كثير من المهتمين اليوم يدركون جلياً أن المخطوطات في اليمن تمر بظروف سيئة وتحيط بها شائكات معقدة نتيجة التهميش والتجاهل الذي يشكل خطراً بالغا على المعرفة/القومية.

ولا يمكن لأحد إنكار قائمة من الأسباب المتنوعة تكمن وراء تلك الظروف التي يأتي على رأسها ؛ عدم الجدية واستفحال داء الفساد الخبيث.

وتقدر ثروة التراث الإنساني المخطوط في اليمن بكميات هائلة تحمل قيمةً علميةً وتاريخية مهمة، حيث تمتلك اليمن مئات الألآف من المخطوطات والرقوق الجلدية النفيسة في شتى مجالات المعارف والفنون ومع أننا نعيش في عصر التقدم التكنولوجي الحديث إلا أنها ما زالت مطمورة تحت كثبان الأتربة، وحبيسة الجدران البدائية الظالمة.

ويصعب على كثير من المهتمين والباحثين الوصول إليها وكأن

الظروف قد شاءت ألاّ يقترب منها غير تجار الآثار وسماسرة التهريب، وليس غيرهم يعنيه الأمر ويهمه حيث تكفل الأطماع المادية بإثارتهم وتنشيطهم لممارسة التجارة المحرمة.

ولا يخفى اليوم تضاعف الأنشطة المنظمة حتى صار من السهل سماع ومشاهدة صفقاتها على قاعات المزاد العالمية التي تزدحم بنفائس قيمة تم تهريبها من بلادنا لتباع بمبالغ طائلة من العملة الصعبة.

والمؤسف أننا في اليمن لا نمتلك لهذه الثروة فهارس توثيقية فقد صار من الصعب معرفة حجم الكميات التي ما زالت موجودة كما يصعب تقدير حجم الكميات التي خرجت أيضا.

إن آفة التهميش والإهمال التي تعاني منها المخطوطات في اليمن **قد عملت على استحالة امتلاك الدولة معرفة ما بين يديها من مخطوطات؛ ناهيك عما تحتوي عليه الخزائن الخاصة في الهجر والمناطق النائية.**

وأود الإشارة إلى أن المخطوطات في بلادنا لا تقل أهمية عن تلك النفائس الموجودة في بقية الدول العربية والإسلامية ؛ إلاّ أنها في منأى عن الأنظار وتتعرض ـ أكثر من غيرها ـ لمحن الدهر العديدة والمتنوعة.

ونظراً لمكانة اليمن التاريخية والحضارية سواء في عصر ما قبل الإسلام أو ما بعده فقد توفرت البيئة المناسبة والمناخ للاهتمام بالعلوم والمعارف الإنسانية المختلفة .

وقد برز من اليمن أعلام كثر دوّن التاريخ إسهاماتهم في أنصع صفحاته ولذلك تنوعت مجالات العلوم والمعارف التي تزخر بها الخزائن في بلادنا وتوزعت على علوم الطب والفلك والرياضيات والمساحة والتاريخ والآداب إضافة إلى كثير منها في علوم القرآن والفقه والحديث..

دار المخطوطات..
أمانة بحجم الوطن

تلك الدار القابعة بجوار الجامع الكبير تهان فيها كميات هائلة من المخطوطات التي تملكها الدولة ولا يعلم أعدادها غير الله المقتدر العليم.

ومنذ أن تم إنشاء (دار المخطوطات) بداية الثمانينات من القرن الماضي بفضل جهود مجموعة من الوطنيين المخلصين على رأسهم القاضي إسماعيل بن علي الأكوع فقد جمعت فيها كميات هائلة من المخطوطات والرقوق وما زالت تتكاثر حتى اليوم .

إلاّ أن الحقيقة المؤلمة التي لا يمكن إنكارها ان الدولة لا تملك حصراً رسمياً بحجمها حتى اليوم، ومما يبعث على الأسى أن هذه الثروة محاطة بكثير من الشائكات المعقدة والمشاكل المتراكمة نتيجة الإهمال والفساد المتربع منذ سنوات على تلك الدار اليتيمة.

ويؤلمني هنا أن أقوم برصد المعاناة والظروف السيئة التي تحيط (بالدار) وتبعث الإحباط والألم حيث يبين فيها حجم الخسائر الفادحة التي يتكبدها الوطن نتجية تلك الأحوال المحزنة.

ولأمرين مهمين قمت بنشر الوثائق على هذه الصفحات الأول: رغبة توفير الوقت والجهد على المعنيين بهذه الخروقات القانونية والتجاوزات الفاسدة لتسقط كل الذرائع الواهية التي يتأبطها القائمون على إدارتها.

الثاني: لقناعتي التامة بضرورة توضيح معاينة وجه الحقيقة عن كثب وأكتفي بعرض أحد التقارير التي قدمتها لجنة معالي وزير الثقافة أ. خالد الرويشان قبل أكثر من عام مضى وقد تم تكليفها لتقصي الحقيقة التي تناولتها الصحف الرسمية آنذاك (مرفقة ضمن الملحق في هذا الكتاب.)

ومع أن أ. الرويشان أحد الوزراء المشهود لهم بالنجاح إلا أن كبوته كانت فادحة بعد أن علقت عليه الكثير من الآمال في إنقاذ تلك الثروة

من الآفات والأضرار البالغة فقد أخفق كغيره وعجز عن تحقيق إي نجاح ، بل فشل أيضاً في حماية ما تم اقتناؤه عبر صندوق التراث بجهوده فقد بات يشكو كأحدنا من ثلة فاسدة تقف أمام أي نجاح و إنجاز ثمين.

أما ما ورد في تقرير تلك اللجنة فقد كان كالتالي(١) :

الصفحة الأولى ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الأستاذ/ خالد عبد الله الرويشان وزير الثقافة

رئيس مجلس إدارة صندوق التراث و التنمية الثقافية المحترم

تحية طيبة .. وبعد :

الموضوع : تقرير خاص عن دار المخطوطات/ إشارة إلى الموضوع أعلاه وتنفيذاً لتوجيهاتكم القاضية برفع تقرير عن أوضاع الدار والحالة

---

(1) ملاحظة : كل ما تحته خط فهو من كلام اللجنة في التقرير. ولي أنا .. ما تداخل من تعليق بخط عريض كإيضاح لازم.

التي هو عليها فنياً ومالياً وإداريا/ يرجى التكرم بالاطلاع والتوجيه بما يلزم./ وتقبلوا خالص التحية والتقدير ، / اعضاء اللجنة المكلفة / بشير عبد الرقيب القدسي مختص من مكتب الوزير (التوقيع) ./ كامل الصعيدي مدير إدارة المشتريات والمخازن بالصندوق.(التوقيع)

رئيس قسم الآثار والمخطوطات بالصندوق
رئيس لجنة الحصر والتوثيق
عبد الملك عبيد الجرادي
(التوقيع)

يعتمد
مشرف عام
وليد أحمد دماج
المدير التنفيذي)
(التوقيع)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الأستاذ / خالد عبد الله الرويشان

وزير الثقافة - رئيس مجلس إدارة صندوق التراث التنمية الثقافية ... المحترم

تحية طيبة ... وبعد،،،،،

الموضوع / تقرير خاص عن دار المخطوطات

إشارة إلى الموضوع أعلاه وتنفيذاً لتوجيهاتكم القاضية برفع تقرير عن أوضاع الدار وعن الحالة التي هو عليها فنياً ومالياً وإدارياً .

يرجى الإطلاع والتوجيه بما يلزم

[illegible]

[illegible] المكلفة –

١- [illegible]

٢- [illegible]

٣-

رئيس قسم الآثار والمخطوطات بالمتحف
ورئيس لجنة الحصر والتوثيق
عبد الملك عبده الجرامي

يعتمد
[illegible]
وكيل الهيئة للمخطوطات
المدير التنفيذي

ملحق رقم (١)

الصفحة الثانية ملحق رقم (٢)

وتبدأ بـ (يعاني دار المخطوطات بصنعاء من ركود شبة (**شبه**) كامل نتيجة عوامل ومشاكل عديدة لمسناها أثناء زيارتنا له خلال فترة الحصر والتوثيق (تم) رصد الكثير من الملاحظات التي نجدها مهمة جداً وتحتاج إلى معالجة سريعة نوردها بإيجاز وهي كالتالي:

أولاً : الآلية المتبعة للتعامل مع المخطوطات:

من خلال شرح مفصل من الآخ أمين عام الدار حول الآلية المتبعة بالتعامل مع المخطوطات، فقد أعجبنا بها؛ ولكن للأسف لم نلمسها في الواقع وقد تمت الملاحظات من خلال ما شاهدناه وهي كالتالي:

١. لا توجد إحصائية رسمية بعدد وكميات المخطوطات في الدار منذ بداية تأسيسها، الأمر الذي يبعث على التساؤل رغم أهمية الحصر والفهرسة.

✓ ترى أين أجهزة الرقابة الرسمية والتفتيش وأين دور الجهات المختصة العليا قيادة الوزارة /رئاسة مجلس الوزراء.. وهنا تكمن تقصيرات الفساد التي يثار حولها أكثر من سؤال.!!

٢. يتم إقتناء المخطوطات دون آلية من الدار مسبقة.

✓ الآلية المتبعة - عند الآخر- هي أن يتم التوريد بمحضر وتعبئة كروت بيانية يدوية أو رقمية تشمل كافة أوصاف المخطوطة من مقاسات وعمر ونوعية.الخ . ثم ترسيمها بالأختام السرية والتسلسلية ضماناً لعدم تكرار شرائها مرة أخرى وتوثيقها كاملة في السجلات المعدة لذلك. وكل ذلك يتم بجدية كاملة وحزم بالغ في كافة البلدان غير بلادنا..!!

٣. من خلال تقصي اللجنة المكلفة بمقارنة ما تم شراءه من قبل صندوق التراث والتنمية الثقافية حسب وثائق وأوليات الصندوق وبين ما هو موجود منها اتضح الآتي:

- عدم الاعتراف بما تم اقتناءه في عام ٢٠٠٢من قبل الصندوق حسب وثائق صندوق التراث. (!!!)

✓ **أي مهزلة بلغت بالقائمين أن ينكروا ما قامت الدولة بشرائه نهائياً خلال عام كاملٍ مع أن اللجنة كانت تحمل وثائقها الدامغة إضافة إلى أن ثمة شراء أيضاً عبر الهيئة العامة للآثار كل عام برغم ما تحدثه تلك اللجان من فساد مصاحب عند اقتنائها.**

- هناك نقص كبير في ما تم شراؤه مؤخراً من قبل الصندوق ولا يوجد مبرر بفقدان الكثير من المخطوطات سوى (سوف يتم البحث عنها)

✓ **بلغت المهزلة الفاسدة (بالأمين!) أن يمهر قائمة المفقودات بتوقيعه وإضافة (سوف يتم البحث عنها) . وكأنها قطيع من الأغنام تائهة في غابة!! شاسعة البون.**

- نظراً لخطورة هذا الموضوع وأهميته نرى مسائلة المختصين بهذا الشأن إذ لا يوجد قانون يسمح بخروج المخطوطات من الدار مهما كانت الأسباب إلا بتوجيهات الجهات العليا وبالطرق الرسمية المعروفة من موافقة لجنة كاملة وتقديم ضمانات بذلك.

٤. <u>يتم توريد المخطوطات إلى الدار عن طريق أمين عام الدار ووضعها بإدارة التوثيق دون استلام من مسؤول إدارة التوثيق وبدون آلية تنظيم ضمان عدم تكرار إقتناء المخطوطات كالختم أو كروت البيانات العادية. (**بلا تعليق**)</u>

٥. <u>لم يتم تسجيلها في سجل الدار (وارد) وكذلك في سجل الجهة التي تم الإقتناء منها (صندوق التراث)...</u>

✓ **أي عن طريقها حيث توفر الدولة اعتمادات مادية كبيرة في أكثر من حساب!! لشراء المخطوطات والآثار في موازنة الوزارة/ وصندوق التراث/والهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.**

٦. <u>لم تحبك ولم ترمم أي مخطوطة مقتناة من صندوق التراث.</u>

✓ **بل الأصح لم تحبك أي مخطوطة منذ فترة حيث أقرت اللجنة بالشلل والركود الذي اصاب إدارة الترميم كما ورد في هذا التقرير [ينظر] مع أن الدولة والمانحين قاموا بتوفير الأدوات والمواد الكافية للصيانة، ولم يبق سوى حجة إعطاء الأرضة فرصة القضاء على الآلاف من الرقوق**

والمخطوطات، قاتليها الله هذه الأَرَضَة ما أشد فتكها بهذه الثروة!!
وقاتل الله كافة قوارض الفساد من كانوا وحيثما يكونوا..

٧. وضعت كمية من المخطوطات في شنط معدنية والكمية الأكبر من المخطوطات في كراتين.

✓ **من المحن الضارة أن تكدس المخطوطات في أكياس (الشوال) والكراتين المطلية بالكربون القاتل.. ولي مقالة تم نشرها في صحيفة الثورة بعنوان الطرق العلمية لتخزين الآثار والمخطوطات يمكن الرجوع إليها مرفق صورة منها ضمن الملحق التابع.**

٨. تم ختم المجموعات الأولى المقتناة في العام ٢٠٠٣م من المخطوطات بالختم الخاص بالدار وباقي الأعوام ٢٠٠٤م وحتى آخر اقتناء لم تختم. (!!!)

يعاني دار المخطوطات بصنعاء من ركود شبه كامل لتجبة عوامل ومشاكل عديدة لمسناها أثناء زيارتنا له خلال فترة الحصر والتوثيق رصد الكثير من الملاحظات التي نجدها مهمة جداً وتحتاج إلى معالجة سريعة نوردها بإيجاز وهي كالتالي:-

أولاً: الآلية المتبعة للتعامل مع المخطوطات:

من خلال شرح مفصل من الأخ أمين عام الدار حول الآلية المتبعة بالتعامل مع المخطوطات، فقد أعجبنا بها ولكن للأسف لم نلمسها في الواقع ؟ وقد تمت الملاحظات من خلال ما شاهدناه وهي كالتالي :-

١ لا توجد احصائية رسمية بعدد وكميات المخطوطات في الدار منذ بداية تأسيسها، الأمر الذي يبعث على التساؤل رغم عملية الحصر والفهرسة

٢ يتم اقتناء المخطوطات دون آلية من الدار مسبقة

٣ [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

٤ [illegible]

بدون أية [illegible] عند تكرار اقتناء المخطوطات [illegible] البيانات العادية

[illegible] في سجل الدار [illegible] وكذلك في سجل الجهة التي تم الاقتناء منها (صندوق التراث)

[illegible] أي مخطوطة مقتناة من صندوق التراث

وضعت كتب من المخطوطات في غرف معدنية والكمية الأكبر من المخطوطات في كراتين

تم ختم المجموعات الأولى المقتناة في العام الأول ٢٠٠٣م من المخطوطات بالختم الخاص بالدار [illegible] الأعوام ٢٠٠٤ وحتى آخر اقتناء لم تختم

Tel.: 231111 - 238112

ملحق رقم (٢)

الصفحة الثالثة ملحق رقم (٣)

كل تلك الأسباب ساعدت على عدم العثور على عدد من المخطوطات المقتناة من صندوق التراث والتنمية الثقافية كما هو موضح بالجدول المرفق ولولا استمارات الصرف بالحسابات والتوريدات بإدارة المشتريات في الصندوق لما عرفنا عنها شيئاً وسيتم مطالبة الدار بها عن طريق إدارة الصندوق والرفع لكم وللعلم أنه تم حالياً المطابقة مع التوريدات فقط!!!

وسيتم المطابقة مع الحسابات لاحقاً للتوجيه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المتسببين في فقدانها نظراً للخطورة الشديدة في حالة التساهل على مثل هذه التصرفات.

لا أظن مثل هذا الكلام بحاجة إلى تعليق سوى : كم بلغت حجم إنفقات الدولة على شراء المخطوطات والآثار وهل ثمة سلطة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تمكنه من اختراق حصانة (اللوبي) المدمر والحصول على

صورة لقائمة المشتريات كاملة من وزارة الثقافة / وصندوق التراث/ والهيئة العامة للآثار/ ومقارنة سجلات استلام المخطوطات المصادرة من منافذ الحدود والمطارات بين الحينة والأخرى خلال السنوات الماضية وحتى اليوم!! وهل بإمكان تلك الجهات السؤال عن القطع الأثرية والمخطوطات التي خرجت من اليمن في أحد المعارض الترويجية وتم تغريبها عن بلادها وحرمانها من العودة منذ فترة طويلة.

أعتقد أن عشرات المليارات خلال سنوات عديدة ستكشف ورائها كثيراً من التركات والأرصدة والذهب المكنوز!! وسوف يسأل عنها أمام (العدل العليم) كل النافذين والمتواطئين .

ثانياً : المشاكل الإدارية والفنية :

إن الدار تعاني من سوء الإدارة ، حيث تسير المهام داخل الدار بعشوائية مملة أدت مع الوقت إلى ظهور مشاكل وأوضاع فنية خطيرة نلخصها فيما يلي:

١. يفتقد الدار إلى هيكلة تنظيمية إدارية يتم من خلاله (خلالها) رسم خطة عملية (عمل) إدارية هادفة يقوم بها عدد تسعة عشر موظف بالعمل جميعاً جنباً إلى جنب، وكلا حسب تخصصه فضلا عن أربع فراشات والخدمات الأمنية.

٢. يعاني جميع الموظفين العاملين في الدار من الاحباط الكبير الذي أثر على مستوى عملهم حيث أن بعضهم متغيب لسنوات طويلة إلى درجة أن الموظفين لا يعرفون أعمالهم أو وظائفهم في الدار والمهام المناطة بهم كون مهامهم اقتصرت فقط على الحضور إلى الدار صباحاً والخروج منها متى شائوا. والسبب من وجهة نظرهم يعود إلى سياسة التطفيش التي تمارسها إدارة الدار تجاه الموظفين والتي احتكرت الأعمال الإدارية والفنية لنفسها فقط دون اشراك الآخرين في أي عمل، وقد تم أثناء تواجدنا في الدار ملاحظة أن الأعمال كلها تصبح معطلة تماماً في حال غياب أمين عام الدار. ونفس

الحالة أثناء حضوره لاحتكاره كافة الأعمال المتعلقة بالدار داخل الدار وخارجه.حتى أنه لم يكلف موظف أو اثنين من إدارة التوثيق لاستلام المخطوطات وتسجيلها في السجلات المختصة لاستكمال بقية إجراءات حفظها وتوثيقها وارشفتها مما يدل على احتكاره لجميع أعمال الدار دون تمكين الأخصائيين والموظفين من أداء الأعمال المناطة بهم.

٣. يفيد أمين عام الدار أن شحة الإمكانيات في الميزانية التشغيلية المرصودة حالياً للدار لا تفي بالغرض وتمثل عائقاً دائم أمام الموظفين غير أن هناك اعتماد مرصود بالميزانية بالهيئة لعمل مشاريع (التوثيق، التصوير، الترميم، المشتريات، ...الخ.) ولكنها لم تستغل من الدار [!!!]. واعتمد مبلغ (٣٠٠,٠٠٠ ريال) شهرياً من صندوق التراث والتنمية الثقافية لم يحلم به الدار من قبل ويعتبر أول اعتماد مباشر لم يسبق للدار من قبل إلا أنه لم يحرك ساكن. (**بلا تعليق!!**)

كل تلك الأسباب ساعدت على عدم عثور عدد من المخطوطات المقتناة من صندوق التراث والتنمية الثقافية كما هو موضح بالجدول المرفق ولوجود استمارات الصرف بالخسائر والتوريدات بإدارة المشتريات في الصندوق لا نعرف عنها شيئا ونتيجة مطالبة الدار له عن طريق إدارة الصندوق و الرفع لكم وللعلم أنه تم حال مطابقة مع الوحدات بالمنتسب للنظام ونتيجة المطابقة مع الحسابات لاحقا للتوجيه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المتسبب في فقدها نظراً للخطورة الشديدة في حالة التساهل على مثل هذه التصرفات

ثانياً : المشاكل الإدارية والفنية :-

إن الدار تعاني من سوء الإدارة ،حيث تسير المهام داخل الدار بعشوائية مملة أدت مع الوقت إلى ظهور مشاكل وأوضاع فنية خطيرة نلخصها فيما يلي :-

[illegible]

ملحق رقم (٣)

الصفحة الرابعة ملحق (٤)

٤. إن عدم الاهتمام بالكادر المؤهل وجعله مواكباً للتطورات العلمية الحديثة في مجال المخطوطات بالوسائل المختلفة من الأسباب التي يعاني منها موظفي الدار والمفترض أن تنظر لها الإدارة بعين الاعتبار.

٥. عدم وجود أي إشراف أو متابعة أو رقابة من قبل الهيئة أو الوزارة على الدار حسب ملاحظتنا.

إدارات شبه فاعلة وهي كالتالي:

٢. إدارة التوثيق والفهرسة :

إن المهام التي تؤديها هذه الإدارة من خلال الموظفين العاملين فيها هي تخزين المخطوطات التي تصل إليها ليس أكثر حيث لم تجري اي أعمال التسجيل والفهرسة على المخطوطات بشكل عام وهل من المعقول عدم تعبئة الكروت التعريفية للمخطوطات

وعدم تسجيل المخطوطات المقتناة سواء من صندوق التراث أو الهيئة العامة للآثار والمتاحف أو الوقفيات الخ. حتى الآن منذ تاريخ تاسيس الدار؟

ولي على ذلك هذا التعليق :

يتبع الدار أيضاً (المكتبة الغربية بالجامع الكبير) وما زالت مغلقة منذ أن توفي الوالد محمد عبد الرحمن الطير رحمه الله وقيل بانها كانت تحوي بعهدته أكثر من (٤,٠٠٠) مخطوطة وقيل (٧,٠٠٠) وقيل أكثر والله وحده يعلم الرقم الحقيقي.

وهناك أيضاً مكتبة الأوقاف الشرقية بجوارها ما زالت تعاني صراع النافذين بشان التبعية ولم تجد حتى اليوم أي فتوى تحدد انتماءها هل تتبع الدار أم وزارة الأوقاف؟ وكأنهما دولتان. ومثلها دار المخطوطات أيضاً فما زالت تعاني صراع الانتماء والتجنيس هل تتبع الثقافة أم الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات. وكلهم يدعون إنتماءها حسب لوائحهم الداخلية. (والضحية طالبة التجنيس)

ولا نملك إلا أن نقول لهم ألا تخجلوا من هذه التفاهة؟!!

إنها لا تنتمي لمصالحكم الفاسدة بل تنتمي لليمن ولتاريخه وحضارته، الذي يمتلك الثقافة والأوقاف وهيئة الآثاروكافة الهياكل والفروع الإدارية.

وكان الأجدر أن يتم الخلاف على إنصاف المخطوطات من ظلمها وإتلافها دون الإنشغال والتشاغل بسفاسف الأمور التي تضر بثروات الوطن.

(ومن المفترض أن لا تتهاون إدارة دار المخطوطات إطلاقاً بذلك وعدم فهرسة المخطوطات وتسجيلها منذ فترات طويلة قد يؤدي إلى ضياعها فإن الأمر في غاية الخطورة يجب التعامل معه بجدية .

هذا مما منحنا بالفضول والتساؤل مع موظفي إدارة التوثيق والفهرسة عن ذلك فكان ردهم على ذلك يعود للاسباب عديدة من أهمها :

عدم توفر المصادر والمراجع التاريخية حيث يفترض أن تكون الدار مزودة بمكتبية خاصة تتوفر فيها كل المصادر والمراجع

التاريخية المهمة فضلاً عن المعاجم والتراجم المختلفة لمعرفة ما إذا كانت قد أشير للمخطوطة سابقاً أم لا.

الدورات التدريبية التي تقام في الدار تقتصر دائماً على إدارة الترميم ويشارك فيها موظفي الترميم وجهات خارجية فقط مع أن العمل في حد ذاته يعد متكاملاً ويفترض أن يشارك فيه الجميع ولا يبقى حكراً على أحد وهذا طبعاً حسب طلب الإدارة.

عدم اهتمام إدارة الدار بمتطلبات إدارة التوثيق المختلفة من الدواليب الخشبية لوضع المخطوطات فيها بدلا عن الكراتين المتراكمة فوق بعضها البعض فضلا عن عدم توفير مستلزمات الفهرسة والتوثيق الضرورية والتي تفتقد إليها الإدارة بصورة دائمة.

تم إعداد فهرسة لمجموعة كبيرة من المخطوطات من قبلهم في السابق وتكليف الإيرانيين بطباعتها ومنذ ذلك التاريخ لم يتم تسليم الدار ممثلاً بإدارة التوثيق والفهرسة أي نسخة من ذلك

العمل، وحسب ما أطلعهم عليه باحث هولندي أنه يتم تداولها بين أيدي الباحثين والمهتمين الأوربيين ولم تكلف إدارة الدار نفسها لتطلب من الإيرانيين عبر سفارتهم في بلادنا لتزويدهم بنسخة من ذلك حتى الآن.

٤ – إن عدم الاهتمام بالكادر المؤهل وجعله مواكباً للتطورات العلمية الحديثة في مجال المخطوطات بالوسائل المختلفة من الأسباب التي يعاني منها موظفي الدار والمفترض أن تنظر لها الإدارة بعين الاعتبار

٥ – عدم وجود أي إشراف أو متابعة أو رقابة من قبل الهيئة أو الوزارة على الدار حسب ملاحظتنا

إدارات شبه فاعلة وهي كالتالي :–

١– إدارة التوثيق والفهرسة :–

إن المهام التي تؤديها هذه الإدارة من خلال الموظفين العاملين فيها هي غرفة المخطوطات التي تعمل اليها ليس أكثر ، حيث لم تجري أعمال التسجيل والفهرسة على المخطوطات بشكل عام وهل من المعقول عدم [illegible] الكروت العربية للمخطوطات وعدم تسجيل المخطوطات [illegible] في صندوق [illegible] [illegible] حتى الآن منذ تاريخ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] من الكراتين [illegible] فضلاً عن عدم توفر مستلزمات الفهرسة [illegible] والتي تحتاجها الإدارة بصورة دائمة

– تم إعداد فهرسة لمجموعة كبيرة من المخطوطات من قبلهم في السابق وتكلف الإيرانيين بطباعتها ، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم تسليم الدار ممثلاً بإدارة التوثيق والفهرسة أي نسخة من ذلك العمل ، وحسب ما اطلعنا عليه باحث هولندي أنه [illegible] متداولة بين أيدي الباحثين والمهتمين الأوروبيين ، ولم تكلف إدارة الدار نفسها لتطلب من الإيرانيين عبر سفارتهم في بلادنا لتزويدهم بنسخة من ذلك حتى الآن

ملحق رقم (٤)

الصفحة الخامسة ملحق رقم (٥)

يتم التعامل مع المخطوطات المقتناة بعشوائية جداً ويتم توريدها إلى الدار بعد عملية الاقتناء عن طريق أمين عام الدار وحده لتوضع إدارة التوثيق والفهرسة أو في مكتبه الخاص فترة طويلة دون أن يعلم موظفي الإدارة المختصة بذلك، والمفترض أن يسلمها مباشرة لمختص التوثيق لتسجيلها بسجل الدار (وارد) وترقيمها ثم تسجيلها بسجل الجهة المقتناة منها بالآلية المتبعة التي أفاد بها أمين عام الدار ويبدو عليه أن يكتفي بالقول دون العمل.

٣. إدارة الترميم:

تم تزويد الدار بمعمل متكامل يحتوي على أجهزة (تنظيف، تعقيم، ترميم) حديثة إلا أنه لم يتم استخدامها حتى هذه اللحظة بسبب عدم تدريب المختصين [١١١]

- ✓ **أي اختصاص قد حصل عليه هؤلاء المشار إليهم مع أن الحجة التي حصلت عليها اللجنة عدم تدريبهم فكيف تخصصوا؟!**

ونظراً لذلك فإن الإدارة المختصة لا تؤدي دورها مطلقاً فضلاً عن أن العمل داخل هذه الإدارة يتطلب جهد كبير، لتعرض المختص لأضرار خطيرة أثناء عملية الترميم ولذلك يفترض أمن إدارة الدار منحهم حوافز مالية تشجيعية لإنجاز اكبر قدر من العمل ولعدم ألاّ مبالاة [اللامبالاة] والأصح [عدم المبالاة] من مدير إدارة الشؤون الفنية ولعدم متابعة أمين عام الدار بذلك فإن الإنجاز الحالي لترميم المخطوطة الواحدة ترمم لمدة ثلاثة أشهر على أقل تقدير حسب إفادة أمين الدار.

- ✓ **والواقع لا يتوافق مع كلام (الأمين) حيث يتم ترميم مخطوطة واحدة كل عام على الاكثر.**

- ✓ **وأما عن عدم وجود مكافآت إضافية فهذه حجة واهية يتعلق بها**

الكسالى والمحبطون أمثالهم من أهل المزيد!! ومجموعة قوارض الفساد بمختلف أنواعها وأصنافها في العالم.

- ✓ يمكن توجيه السؤال ومحاسبة الإدارة و(الأمين!!) أين ما يصل إلى جيبه كل شهر من مخصصات مالية أقلها مبلغ صندوق التراث الثلاثمائة ألف ريال.
- ✓ ولماذا تبلغ حصة اعتماد مكتبه المغلق (١٢) شهراً أكثر من (٧٠) ألف ريال في الشهر.
- ✓ وأين مخصصات أدوات النظافة فعاملات النظافة بتن يسألن المحسنين عند بوابة الجامع الكبير الجنوبية قيمة الغسيل لدار المخطوطات ... التابعة (للدولة) التي تعتمد في صندوق تراثها كل عام ما يزيد على (٦٠٠) مليون ريال حساباً مفتوحاً بلا أبواب وعشرات الملايين في هيئة الآثار والمخطوطات منها (٢٠) مليون ريالا سنوياً خاصة بالصيانة والترميم وتوثيق المخطوطات .أليس من الخزي أن تمثل الدولة عصابة من القوارض المنظمة وتلحق بها الأضرار البالغة مادياً وعلمياً وقومياً .. وأمام أعين الجميع (يُنظر سجل الموازنة الصادرة عن المالية)

✓ **وأيـن مـا قدمتـه اليونـسكو ومـا تقدمـه الجهـات المانحـة مـن الآف الدولارات واليورو ؟ وآخرها كانت (٤٠) ألف يوروا قيل بأنها غير كافية لإنشاء موقع رقمي على الإنترنت تعريفي بالدار وبرامجها التي لم تخلق بعد.؟؟**

٤. إدارة التصوير:

(تعاني من الركود لعدم توفر مستلزمات الإدارة الضرورية والتي تفتقدها الإدارة بصورة دائمة كما أن معمل التحميض قديم وما زالت عملية التصوير مقتصرة على التصوير بواسطة الميكروفيلم وهو بحاجة إلى تطوير وإدخال آلات التصوير الحديثة مثل كاميرا الديجتال الموفرة للجهد والمال مع أنه كان يفترض الرفع بذلك إلى جهة الاختصاص لتوفير تلك المتطلبات المواكبة للعصر الحديث).

تمتلك الدار كميات هائلة من المصورات على (الميكروفيلم) وكميات كبيرة من المصورات على أقراص الليزر المدمجة، ورغم المزايا العديدة التي عُرفت بها تقنية النظام الرقمي (الديجتال) إلا أن المنسوخات على أفلام (الميكروفيليم) تظل التقنية الاكثر قيمة وأهمية كونها الأقدر

على البقاء وتحمل الظروف البيئية المختلفة، وقد حددت أعمارها بعشرات السنين.

أما الأنظمة الرقمية سواء الأقراص المدمجة أو الهاردسك أو السيرفر الخازن، فجميعها ليست في مأمن ويمكن أن تلقى حتفها لمجرد إقتراب اي مادة مغناطيسية منها. أو سقوطها على أي مادة صلبة

وما أود قوله هو إن القائمين على الدار يفهمون في ذلك أكثر مما يجب!! وقد كنت قبل فترة تقدمت بعرض ومقترح تم تحويله إلى اتفاقية رسمية بيني وبين إدارة الدار ووكيل الهيئة إلا أنها تحولت فجأة إلى مقلب تافه! مع أن أهم بنود تلك الإتفاقية (المعلقة) تتلخص في التالي:

- ✓ أن أقوم بتسليم الإدارة حصيلة مشروعي التوثيقي خلال سنوات والذي يزيد عن (٢٠١٠) عنوانا ..
- ✓ أن تقوم الإدارة بمنح مقابل تلك الكمية (مصورات) على لفات الميكروفيليم .
- ✓ أن أقوم بتحويل الميكروفيلم إلى نسخ رقمية، وتسليم نسخة منها لإدارة الدار حال انتهائي من تحويلها.
- ✓ أن تلتزم الدار بمنح كافة الباحثين والمحققين أي نسخ

يحتاجونها من مصورات الأقراص المسلمة (دون مقابل) وتحت مسمى أي رسوم .

ولأني أسعى من أجل تأسيس مركز خدمي مجاني هو (مركز الصالح لإحياء وتوثيق المخطوطات) وقد أشرفت مؤخراً على استكمال الإنشاء والتجهيز فيه .

ولأنه يهمني جدا أن أكون سببا في تحقيق أي مخطوطة مطمورة، فقد سلمت القائمين كافة الأصول التي بحوزتي من حقائب الأقراص وأجهزة الهاردسك. وبعد أن قضيت حاجتهم تعذر الوفاء بتسليمي ما تم الإتفاق عليه.

أما اشتراطي عليهم (دون مقابل!!) فهو مبدأ عرفت به عند الكثير من الباحثين والاكاديميين لأني ممن يؤمنون بقول الله تعالى : (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه).

وقوله رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم : (من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار).

ولأن الحياة دروس فقد استفدت من تلك الخيانة كثيرا وخرجت بنتائج غاية في الأهمية .. وتم التاكد من تجارة منظمة تدار خلف الكواليس ، وثمة طامة كبرى تتحصن بدرع (التزكيات والحصانات).

ولم أجبُن حينها فقد قمت بإبلاغ السلطات العليا بكافة التفاصيل المدعمة بالوثائق الدامغة. إلا أن الأقدار لم تكتب لها الوصول بعد أو أنها ضلت طريقها حتى اليوم!!

إدارة التحقيق :

(تعتبر هذه الإدارة من صميم إدارات دار المخطوطات في جميع الدول العربية و العالمية و يفتقر إليها دار المخطوطات لأسباب غير معروفة مع أنها كانت فاعلة في الأعوام السابقة).

من طبيعة مهام أي جهة تعنى بالمخطوطات في أي بلد من بلدان العالم أن تسهم من خلال التحقيق والنشر في إثراء المعارف الإنسانية وإغناء مكتباتها بالكثير من الإصدارات والنفائس.

وفي المجتمعات العربية كافة ما زلنا نعاني من تأخر حضاري وعلمي كبير، ولأننا كذلك فعلى الأقل يجب علينا أن نحفظ ما تبقى لدينا من معارف علمية لا يمكن الإستهانة بها على أي حال؛ لأنها كانت ذات يوم أساساً ومنطلقاً للنهضة الحضارية الحديثة. وشاهدا حيا على تواصل هذه الأمة بسابقها.

والأهم من ذلك أننا في اليمن نمتلك مخزوناً معرفيا كبيراً غير أنه ما زال مطموراً ومحاطاً بمصائب جمة ولو تم تقصي الحقائق وإنصاف الدرر من مهالكها لأمكن تحقيق الكثير من النجاحات والانجازات الاقتصادية والعلمية وما أحوجنا إليها.

والواقع الذي أثبتته الأيام وكشفته الأقدار لا ذاك تاتى ولا هذا حصل، وليت الجهات المختصة التي بيدها أمر المخطوطات وفرت على الدولة ما تعتمده من عشرات الملايين خلال سنوات طويلة لو جمعت أرقامها لبلغت عشرات المليارات أيضاً ، لأن هذا الواقع الأليم أثبت أن الأمانة لم تحفظ.. والنشاط لم يتعد تقويماً للعام الميلادي ٢٠٠٤م يحمل بعض الصور المخطوطة وهو في الأصل لإحدى الشركات الاستثمارية المساهمة في التعريف والترويج للحضارة والتراث اليمني وعلى نفقتها.

ولم يسمع بأن إصدارا أو تحقيقا تم عن طريق دار المخطوطات اليتيمة.

ولقد اثبت الواقع هذا اليتم فعلاً عندما قامت وزارة الثقافة بقيادة أ. الرويشان بإصدار المئات من العناوين خلال ٢٠٠٤م وهو جهد لا نقلل من أهميته وقيمته إلا أن المؤسف أن قائمة الإصدارات لم تشمل أياً من تلك المخطوطات! .

ولا أخفيكم أنني حاولت تقديم بعض الجهود المحققة والمخرجة آملاً إدراجها ضمن الإصدارات لكنها قُهرتْ وتعرضت للتمزيق أكثر من مرة مع أنها كانت مغرية وأرفقت برسالة تغطية موسومة بقولنا :

(تكرموا بالاطلاع والتوجيه بعرضها على المختصين لإقرار صلاحيتها للنشر وتقدير أهميتها. ولا يترتب عليها أي شرط مادي فقد تم التنازل عنه إسهاماً في نشر المعرفة والترويج لليمن والإنسان اليمني)

- يتم التعامل مع المخطوطات المقتناة بعشوائية جداً ويتم توريدها إلى الدار بعد عملية الاقتناء عن طريق أمين عام الدار وحده لتوضع إدارة التوثيق والفهرسة أو في مكتبه الخاص لفترة طويلة دون أن يعلم موظفي الإدارة المختصة بذلك، والمفترض أن يسلمها مباشرة لمختص التوثيق لتسجيلها بسجل الدار (وارد) وترقيمها، ثم تسجيلها بسجل الجهة المقتناة منها، بالآلية المتبعة التي أفاد بها أمين عام الدار، ويبدوا علمه أنه يكتفي بالقول دون العمل

٢ - إدارة الترميم :-

تم تزويد الدار بمعمل متكامل يحتوي على أجهزة (تعقيم، تنظيف، ترميم) حديثة إلا أنه لم يتم استخدامها حتى هذه اللحظة، بسبب عدم تدريب المختصين على استخدامها. كما أن الأجهزة القديمة التي كان يستخدمها المختصين جميعها معطلة ومحتاجة إلى إصلاح، وعلى ما سلف فإن الإدارة المختصة لا تؤدي دورها [illegible] فضلاً عن أن العمل داخل هذه الإدارة يتطلب جهد كبير، وتعرض المختص لأضرار خطيرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٥)

الصفحة السادسة ملحق رقم (٦)

(ملاحظات متفرقة :

٥. عدم وجود مندوبين في عدد من الجهات ذات العلاقة لمتابعة المشاريع والمستحقات وغيرها ويقوم بمتابعة ذلك أمين عام الدار بنفسه مما ساعد على تراكم الأعمال الأخرى بالدار).

٦. (افتقار الدار بالجوانب الفنية المتعلقة بأجهزة الإنذار المبكر للحريق لأنها حسب معرفتنا أخيراً معطوبة من فترة طويلة دون وضع حل لذلك وأي توفر أجهزة رقابة مرئية نظراً لأهمية وجودها.)

٧. (إفتقار الدار إلى خطة أو نظام أمني يكفل بعدم تسرب المخطوطات أو استبدالها من قبل الزوار والموظفين حيث لا يتم التفتيش الأمني للزوار ومنع الدخول بالحقائب والأكياس وإيجاد موضع خارجي خاص بالأمانات .

٨. (يتعلق بزوار الدار والذين لهم علاقات خاصة بالإدارة وتتم الزيارة بطريقة عشوائية غير منظمة كون الأمر المتعارف عليه في جميع المكتبات (مخطوطات أو رقوق) ودور المخطوطات العربية والعالمية هو عدم السماح لأي زائر أو باحث فضلا عن المختص أيضا الدخول إلى إدارة التوثيق والفهرسة وهو يحمل القلم الحبر. وإنما يحمل القلم الرصاص فقط وورقة، كون هذا يؤثر على المخطوطات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد لاحظنا أثناء الحصر دخول معظم الناس إلى إدارة التوثيق دون تطبيق هذه القوانين أو الضوابط المهمة كما يستطيع الزائر إخراج اي كتاب بنفسه دون مساعدة المختص وبالتالي هناك بعض المخطوطات أوراقها مفككة لعدم حركتها وترميمها ومن السهولة أن تضيع بعض الأوراق في غياب الحرص والمتابعة من قبل المختصين.)

٥- ملاحظات متفرقة :-

١- عدم وجود مندوبين في عدد من الجهات ذات العلاقة لمتابعة المشاريع والمستحقات وغيرها ،ويقوم بمتابعة ذلك أمين عام الدار بنفسه ،مما ساعد على تراكم الأعمال الأخرى بالدار.

٢- افتقار الدار بالجوانب الفنية المتعلقة بأجهزة الإنذار المبكر للحريق لأنها حسب معرفتنا أجهزة معطوبة من فترة طويلة دون وضع حل لذلك ،وأيضاً توفر أجهزة رقابة مرئية نظراً لأهمية وجودها

٣- افتقار الدار إلى خطة أو نظام أمني يكفل عدم تسرب المخطوطات أو استبدالها من قبل الزوار أو الموظفين حيث لا يتم التفتيش الأمني للزوار ومنع الدخول بالحقائب والأكياس وإيجاد موضع خارجي خاص بالأمانات

٤- [illegible]

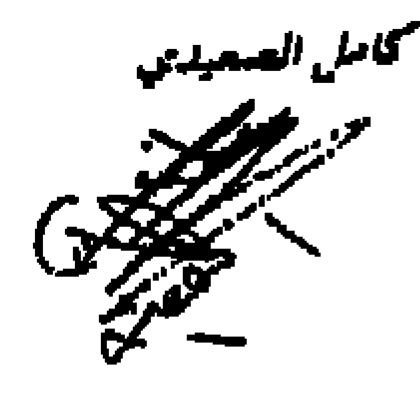
ملحق رقم (٦)

الصفحة السابعة ملحق رقم (٧)

المخطوطات المفقودة المقتناة من صندوق التراث والتنمية الثقافية مع الاستمارات بدار المخطوطات

م	الاسم	عدد المخطوطات	تاريخ التوريد	الثمن	الملاحظات
١	[illegible]	١	١٦ ١٢ ٢٠٠٢	٧٥٠٠٠٠	[illegible] ١٢ [illegible] ٢٠٠٢م
٢	[illegible] الآنسي		٢٠٠٢م	٢٣٥٠٠٠	[illegible]
٣	[illegible]		٢٠٠٢م	٢٣٠٠٠٠	١٥٨٥٠٠٠ [illegible]
٤	[illegible]		٢٠٠٢م	٣٧٠٠٠٠	[illegible]
٥	[illegible]		[illegible]	١٠٠٠٠٠	
٦	[illegible]		[illegible]	٧٠٠٠٠	
٧	[illegible]	١	[illegible]	٢٠٠٠٠٠	
٨	[illegible]	١	[illegible]	[illegible]	
٩	[illegible]		[illegible]	[illegible]	
١٠	[illegible]		٢٠٠٤م	٣١٥٠٠٠	[illegible]
١١	[illegible]	٢	٢٠٠٤م	٣٠٠٠٠	
١٢	[illegible]		٢٠٠٤م	٢٨٠٠٠٠	
١٣	[illegible]		٢٠٠٣م	٩٠٠٠٠	[illegible]
١٤	[illegible]	١	٢٠٠٣م	٣٠٠٠٠	[illegible]
١٥	[illegible]	١	٢٠٠٥م	٥٠٠٠٠	[illegible]
	الإجمالي			٢٨٧٠٠٠٠	[illegible] إدارة المستودعات

كامل الصعيدي — بشير عبد الرقيب القدسي — عبد الملك عبيد الجرادي



ملحق رقم (٧)

مخطوطات أخرى

تمتلك اليمن مخطوطات أخرى غير تلك التي في دار المخطوطات ومكتبة الجامع الكبير الغربية ومكتبة الأوقاف (الشرقية) وأهما ما تبقى في زبيد ومخطوطات حضرموت وهي فروع تتبع الدار وتحوي الألآف من المجلدات. وما تمتلكه المتاحف ومكتبات الوقفيات المتفرقة على امتداد ساحة البلاد اليمنية .

وجميعها تعاني مما تعانيه مثيلاتها في الدار ، حيث تتمتع جميعها بحصانة عدم الحصر والفهرسة !

نماذج من الدراسات المنشورة
والكتابات التي تناولت ظروف المخطوطات..

تنظيم الوثائق..

د. أمة الملك اسماعيل الثور #
نقلاً عن موقع صحيفة (٢٦سبتمبر) وعدد (١٢٣٢)

....

نتساءل لماذا يعاني دار المخطوطات من الاهمال والتدهور؟ولماذا لم تقم الهيئة العامة للآثار بأية خطوات ملموسة لتحديث وتوثيق المخطوطات بطرق عصرية حديثة، ولماذا أهمل اعادة الفهرسة للمخطوطات المتتالية التي تصل للدار خاصة المصادرة والمقتناة؟ولم يفكر المسؤولون في الهيئة العامة للآثار بالوضع الوظيفي للعاملين والفنيين في الدار، فلم يحظ هؤلاء بالوسائل والاجهزة العلمية الحديثة، ولم يتلقوا أية دورات تدريبية حديثة، ولم ينالوا أي حوافز تشجيعية لاستمرار ابداع قدراتهم الفنية، بل العكس فقد الدار أهم وأقدر موظفيه، وحصلوا على اعمال اخرى في منظمات ودول غربية وبأجور مغرية عالية.

وقد تفاقمت السلبيات ونمت في جنبات الدار وبالتالي أدى ذلك الى نفور كثير من الباحثين اليمنيين والعرب ناهيك عن الاجانب، واصبحت الدار خاوية من كل حركة علمية الا من تراكم المخطوطات وحارسها الامين الدؤوب.ولقد عانيت شخصياً من هذا الاهمال واللامبالاة الذي لمسته في دار المخطوطات وبالذات عندما استدعت الحاجة لتصوير بعض المخطوطات اللازمة اثناء دراستي البحثية في مرحلة الماجستير ثم الدكتوراه، ولولا العون الذي قدم لي من قبل المركز الوطني للوثائق ممثلاً برئيسه القاضي علي ابو الرجال لما استطعت ان احصل على صور ورقية لتلك المخطوطات بعد ان كنت قد حصلت على الميكروفيلم من الدار نفسه.- في الأخير: أتمنى والأمنية مشتركة لكل الباحثين اليمنيين ان يتم جمع شتات المخطوطات اليمنية من المكتبة الشرقية التابعة لوزارة الاوقاف، ومخطوطات المكتبة الغربية للجامع الكبير، الى جانب المخطوطات الخاصة بمكتبة الدار، ويتم ضم كل هذه

المخطوطات في دار مركزية واحدة.- العمل على تحديث دار المخطوطات ورفدها بالاجهزة الفنية والوسائل العلمية الحديثة للقراءة، والآلات المساعدة في عمليات الترميم والتصنيف والتوثيق والفهرسة.

- الاستفادة من الخبرات اليمنية المؤهلة في الترميم والتصنيف.
- الحاق قدماء الموظفين بدورات تدريبية مكثفة من اجل النهوض بالعمل الوثائقي في دار المخطوطات بما يخدم العمل الاكاديمي.ونتمنى من الجهات الحكومية المعنية ان تنظر بعين الاعتبار لهذه المقترحات والتوصيات لما فيه المصلحة الوطنية، وبما يخدم العمل الوثائقي التاريخي لليمن الحبيب.

استاذ مساعد بقسم التاريخ - جامعة صنعاء

فريضة التوثيق الرقمي☆

قضية التوثيق الرقمي للتراث الإنساني في اليمن ما زالت (الفريضة الغائبة) بكل ما تعنيه الكلمة وليست من المبالغة في شيء إذ أكتبها وكلي قناعة بما أقول؛ ومثلي كثر يرون ذلك خاصة عندما يكون مشروع التوثيق الرقمي للتراث ...الوسيلة التي أخذ بها غيرنا في دول العالم وتمكنوا بتنفيذها من تحقيق النجاحات والإنجازات الثمينة.

كما أن مشروع التوثيق الرقمي تقنية سهلة وأكثر من رخيصة ويمكننا بتنفيذه تحقيق أهداف غاية في الضرورة وتتمثل في سبعة أهداف باهضة الثمن وهي كالتالي:

١) رفد الإقتصاد الوطني بالعائدات المادية.

٢) صون التراث وحمايته من الأخطار المحيطة والتمكن من إيقاف الهلاك الجاري في تدميره.

٣) رفد (الجامعات/المعاهد/المراكز) المختصة والمهتمة بالدراسات والأبحاث الإنسانية والعلمية (في أنحاء المعمورة) بالمادة العلمية الفريدة.

٤) الترويج لليمن والإنسان اليمني والتعريف بعراقته وأصالته بواسطة المعارض الرقمية المتنقلة والمتاحف والمكتبات الإلكترونية.

٥) رفد وإثراء العلم والمعرفة الإنسانية بالمخزون العلمي والثقافي الثمين الذي يكتنزه تراثنا وذلك من خلال المادة الرقمية الجاهزة للدراسة والتحقيق والنشر.

٦) تحقيق حلم الفهرسة والحصر لما تملكه بلادنا من هذه الثروة الفريدة.

٧) تنفيذ التوثيق ترجمة مهمة تكشف الروابط الإنتمائية القومية بين الإنسان اليمني وتراثه الثمين.

أعتقد وكلي ثقة أن هذه الأهداف أكثر من واضحة إن لم

تكن ذات بريق مغـر، أما لو كانت بعضها تحتاج إلى إيضاح وكانت هناك استفسارات فستكون الإجابة بهذه التفاصيل التالية :

الهدف الأول:

(رفد الإقتصاد الوطني بالعائدات المادية)

معلومٌ بأن بلادنا تكتنز ثروة هائلة من تراثٍ إنساني ثمين (آثاري/مخطوط) ومشروع التوثيق الرقمي لهذا التراث يعني إختزال هذه الثروة في مادة إلكترونية بواسطتها يمكن أن نرفد خزينة الدولة بالكثير من المال وذلك من خلال الآتي :

١) العائدات المادية من إقامة المعارض الإلكترونية في (الداخل/والخارج) والتي ستعرض مادة قيمة تعرف بتراث إنساني عظيم هناك الكثير من المراكز والمعاهد والباحثين في العالم يصعب علهيم معرفته والوصول إليه.

٢) العائدات المادية من الرسوم المفروضة على مراكز الدراسات والبحوث ومتاحف ومعاهد وجامعات ذوي

الاختصاص في العالم والتي تنفق إدارتها الكثير من العملة الصعبة عند التنقل والسفر من أجل الحصول على مرجع من مادة علمية أو تاريخية (واحدة) ترغب في دراستها ونشرها وهي كثيرة جداً.

٣) العائدات المادية الناتجة عن الترويج السياحي بواسطة المادة الرقمية من خلال المعارض الرقمية الداخلية والخارجية والمعارض الإلكترونية عبر [الويب]

الهدف الثاني:

(صون التراث وحمايته من الأخطار المحيطة والتمكن من إيقاف الهلاك الجاري في تدميره)

بلا شك بأن هذا الهدف يحمل أهمية قصوى وضرورة بالغة تتمثل في حفظ هذا التراث الإنساني وبقائه في حيز الوجودوبتنفيذ التوثيق الرقمي يمكننا إيقاف تلك الآفات والأخطار التي تحدق بثروة التراث وتداهمه أضرارها من كل صوب وذلك من خلال الآتي:

١) التوثيق الرقمي للتراث الإنساني في بلادنا (الآثاري/المخطوط) يعني الحصر والتوثيق لتلك المقتنيات الفريدة ومعرفة كمياتها وأماكنها في أرجاء الوطن وبذلك نستطيع أن نضع المعالجات الأمنية والوقائية التي تتعرض لها هذه الثروة من نهب وتهريب وتخريب من قبل سماسرة الآثار المنتشرين.

٢) معلوم بأن المادة الأثرية (مقتنيات/مخطوطات) تصاب حتماً بالأضرار من التعرض لكثرة اللمس والتداول والتصوير بالأشعة وخطورة خروجها من مخازنها واماكن عرضها، وعندما نمتلكها في مادة رقمية فإن هذا يعني منع تلك الأضرار الناتجة عن التصوير وكثرة التداول والإنتقال من مخازنها وأماكن عرضها ولن نتحاج إلى ذلك حيث يمكننا عرضها ونسخها والتنقل بها إلكترونياً في أي مكان بكل يسر وأمان.

٣) تتعرض هذه الثروة للتهريب والوصول إلى قاعات المزاد في العالم مهما كان الإحتراسات والإحتياطات الأمنية فقد تأتي

تداهم الظروف السيئة دون إذن كما يتمكن سماسرة الآثار من إخراجها بطرق غير مشروعة ومختلفة حيث تعرض في تلك القاعات المزادية بأثمان باهضة وعندما تكون هذه المادة (الآثارية/المخطوطة) موثقة رقمياً فإن ذلك يعد دليلاً على امتلاك إصولها كما سيكون من السهل علينا استرجاع اي قطعة أو مخطوطة في أنحاء العالم .

الهدف الثالث :

(رفد الجامعات والمتاحف والمراكز والمعاهد ...المختصة والمهتمة بالدراسات والأبحاث والعرض بمادة قيمة وفريدة من هذا التراث الإنساني)

وهذا الهدف غاية في الأهمية ؛ بواسطته يمكننا تحقيق الكثير من خطوات النجاح والإنجاز إذ سيمكننا بواستطه تحقيق بقية الأهداف التي يشترك معها في الإنجاز من تعريف بأصالة اليمن وحضارتها الإنسانية التليدة، كذلك سيكون لنا الفضل على المعارف الإنسانية المختلفة التي ستتناول هذه المادة في الدراسة

والتحقيق والنشر والعرض وجميعها ستكون سفير الخير ومبعث الفخر والإعتزاز لليمن إرضاً وإنساناً.

الهدف الرابع :

(الترويج لليمن والإنسان اليمني والتعريف بعراقته وأصالته بواسطة المعارض الرقمية المتنقلة والمتاحف والمكتبات الإلكترونية)

الترويج لليمن أرضاً وإنساناً والتعريف بعراقته وأصالته يكلف الدولة الكثير من الأموال الصعبة بالرغم من الأهمية وقيمة المردود من هذا الترويج اللازم وبواسطة هذا الهدف سيكون من السهل إقامة الكثير من المعارض الرقمية الترويجية وغيرها الكثير من الوسائل المنتجة للنجاح ؛ ولأننا في عصر رقمي ستكون تلك المادة التوثيقية الرقمية الوسيلة الأكثر قدرة على تحقيق الكثير من خطوات النجاح إذ يكمن في نجاح الترويج فوائد مادية ومعنوية باهضة الأثمان .

الهدف الخامس:

(رفد وإثراء العلم والمعرفة الإنسانية بالمخزون العلمي والثقافي الثمين الذي يكتنزه تراثنا وذلك من خلال المادة الرقمية الجاهزة للدراسة والتحقيق والنشر)

تمتلك بلادنا مخزوناً ثميناً يحمل قيمة علمية ومعرفية فريدة ومختلفة في شتى مجالات العلوم وسيمثل إخراجها إلى النور وإزاحة غبار الدفن عنها مساهمة منا في رفد وإثراء الزاد المعرفي للبشرية في هذا العالم.

الهدف السادس:

(حصر وفهرسة ما تملكه بلادنا من الكنوز الفريدة)

بالتوثيق الرقمي يمكننا تحقيق حلم الفهرسة وحصر الكميات التي تملكها بلادنا بالرغم من ضرورة ذلك إلا أنه لم يتم رسمياً ولم تسمح الظروف!!! من استكمال أي خطوات بشأن مشاريع الفهرسة العامة والخاصة.

الهدف السابع :

(تنفيذ التوثيق الرقمي ترجمة مهمة تكشف الروابط الإنتمائية القومية بين الإنسان اليمني وتراثه الثمين)

بلا شك بأن الانتماء القومي بين هذه الثروة وبين الإنسان اليمني يهم كل يمني غيور أن ينسب إليه لا إلى غيره كونه حقٌ شرعي وأن من حق أي يمني أن يفخر بما يحمله هذا التراث من مدلول حضاري وعلمي عريق كان ذات يوم صاحب فضل على الحضارة الإنسانية الحديثة في هذا العالم.

● نشرت هذه المادة في صحيفة (البلاد) بعنوان حفظ واستثمار التراث الإنساني في اليمن (آثار/ مخطوطات) في العدد (٥٦) ٢٩ يوليو ٢٠٠٦م ملحق رقم (٨)

المخطوطات والهوية اليمنية

سالم باكثير/ماجستير آثار.

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٦م

في الآونة الأخيرة طالعتنا جريدة الثورة بمواضيع قيمة ومهمة بشأن التراث الإنساني المخطوط الذي تملكه اليمن وهي من كتابات الأخ محمد حامد الآنسي التي كان آخرها كنوز المخطوطات بأي ذنب جهلت في العدد (١٥١٨٧) وتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٦ صفحة قضايا وأراء تستحق الوقوف والإهتمام وتستدعي أكثر من سؤال بشأن الموضوع القضية الجاثمة على أرض الواقع.

لعل أهم ما يجب أن نقوله أو ما يجب أن طرحه من أسئلة تتعلق بهذا الشأن:

فهو كالتالي: هل ثمة روابط انتمائية/ قومية بين هذا التراث وبين أهله (الإنسان اليمني).

وهل يهمنا نحن أهل هذا التراث ما يمر به من ظروف وما يعانيه من مصائب وهل يشرفنا أن نثري الزاد المعرفي للإنسانية عبر هذا التراث الثمين؟!

مؤكد أن الإجابة ستكون نعم ولما لا يكون ذلك وقد عرفت بلادنا بالأصالة أرضاً وإنساناً منذ عصور ماضية كما عرف الإنسان اليمني بحبه لسمو المبادئ والقيم الرفيعة والإنسانية.

إذن لا يهون علينا هذا التراث الثمين البديع ولا نجهل إمكانية نفع بلادنا بتحقيق الكثير من خطوات النجاح الباهضة الأثمان والتي يختزلها هذه التراث الحضاري الإنساني وهي كثيرة ومتعددة وليست سبعة كما أرودها الآ نسي في مقالته وكان عليه أن يستكمل الموضوع وينشر خطته التي شرح فيها تلك الفوائد والأهداف المنشودة في صفحات الثورة حصب مقالته. وهذا ما نأمله من الكاتب وسوف لن تهمل بإذن الله ويكفيه أنه قدم ما لديه وأثار موضوعا مهما وقضية إنسانية بالغة الأهمية حيث يهم الجميع

مصلحة الوطن ومنافعة كما يهمنا طرح أي دراسات أو خطط من شأنها نفع بلادنا وهو ما يطرحه دوماً فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وما يطلبه من الشباب والباحثين ولهذا فالقضية تخص الجميع ويجب الإستفادة منها.

أيضا نحن لا نختلف مع الكاتب الآنسي في كل ما طرحه في تلك المقالة وما طرحه أيضاً قبلها في عبر الثورة في موضوع سابق بعنوان المخطوطة التي روجت لليمن ونقول له ندرك بوضوح أن مشروعك الذي أنجزت رائع وما تتمناه أن يتم ويستكمل عظيم وذو فائدة كما ندرك أن بلادنا في أمس الحاجة لأي نجاح وأي إنجاز في مصلحة مادية أو علمية ويشرف كل يمني أن يكون له الفضل على العلوم والمعارف...الخ.

مخطوطات وشباب .. خارج الهامش.

علي الجمرة.
نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة في العدد (١٥١١٣)
وتاريخ ٢٩ مارس٢٠٠٦م

ثمة علاقات فارقة وبصمات خالدة يخطها شباب من نوع خاص مشحون بحب الوطن الذي يسكنهم ويسكنونه ومثل هؤلاء هم الذين يدفعون بعجلة التقدم في أوطانهم إلى الأمام من أولئك الشباب أخص الباحث والكاتب الرائع محمد محمد أحمد حامد الآنسي الذي يزودنا بمعلومات مهمة عن تراثنا المطمور ويحاول دوماً شيئاً لوطنه وأبناء جيله.. وقد طالعتنا جريدة الثورة في عددها (١٥١٠١) وتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٦م بمقالته الثمينة (الطرق العلمية في تخزين الآثار والمخطوطات) ولأهمية الموضوع: فإن لنا بعض التعليقات والملاحظات المكملة إلا أنني أحب أن أؤكد قبل ذلك ما في رؤس هؤلاء الشباب الذين يستحقون وقفة إجلال

وإكبار لإنشغالهم العميق بحب الوطن ، وأشد على يد الكاتب على شجاعته في فتح مثل هكذا مواثق رغم طبيعة عمله ضمن منتسبي وزارة الثقافة فقط طرح ما كنا نتمنى أن نقرأه أو تردد في كتاباته رغم نقده الهادئ وطرحه الموسوم بالإلتزام وأقصد بذلك تعريجه الرائع إلى ما يخص مخطوطات بلادنا ووضعها الحالي الذي يبعث على الأسى إلى أن مثل هؤلاء الشباب يعول عليهم في نفع أوطانهم خاصة وكاتب المقال المذكور أحد المسكونين بحب التراث حيث كلف نفسه مشقة التوثيق الرقمي للمخطوطات الخاصة منذ سنوات طويلة وقطع أشواطاً وما يزال رغم الإخباطات والمشاكل الناتجة كون جهوده شخصية إلا من دعم والده. كما قدم الكثير من المخطوطات للدار وساهم عبر غيره في إيصال الأكثر إضافة إلى أبحاث في مجال دراسته في الكمبيوتر فقد قدم ملاحظات قيمة في بحثه استعمال الأداة (desljrem) في التعامل مع الفصائل (classes) وغيرها الكثير مما في جعبته فقط أقنعني بأن

التكاليف المادية لتوثيق مخطوطات بلادنا والعامة يسير جداً مقارنة بأهميتها وإمكانية الإستفادة منها وما زلت أحتفظ بورقة أخرجها من حقيبته قائلا :

هذه خلاصة الخلاصة عنوانها أهمية المشروع وقيمته العلمية والقومية وقد تركت في نفسي أثراً بالغاً كون تلك الخلاصة مشروعاً بحد ذاته ملئتني قناعة بما أورده ، وقلت في نفسي ما زالت البلاد في خير بهولاء الشباب وبما ينجزون من أجل وطنهم ومجتمعهم وللفائدة أنقل ما في تلك الورقة وكلي ثقة بأن تجد أذاناً واعية أو تراها أعين من يهمه الأمر وهي ما يلي :

- بالتوثيق الرقمي تحفظ أصول المخطوطات حيث تقوم النسخة الإلكترونية بمقام الأصول في التحقيق والبحث ويتم النسخ للقرص الليزري بدل التصوير للأصل بالأشعة ولا خلاف في خطورة ذلك على الأثر.
- كما أنها لن تتعرض لكثرة التداول والنقل الأمر الذي

سيعرضها للتلف مع مرور الزمن مهما كانت العناية .

- التوثيق الرقمي يعد دليلاً على امتلاك الأصول في حال تعرضها للسرقة أو التهريب خارج البلاد وإمكانية المطالبة بها حيث سيتم التعرف عليها وكثيرة تلك المخطوطات اليمنية الأصل المعروضة في قاعة المزاد العالمية.
- بالتوثيق الرقمي يمكننا تزويد مراكز الدراسات والبحوث ومعاهد الآثار والجامعات اليمنية والعربية والعالمية بما تفتقده وتحتاجه من مواد على أقراص الليزر نقدم خدمة للعلم والمعرفة ونمكن غيرنا من التعرف على ما تمتلكه اليمن من تراث علمي وثقافي ثمين.
- وفعلاً فقد أدهشني عندما رد على استفهامي قائلا :
- أتدري بأن مخطوطة نادرة يمنية من ٢٢ صفحة فقط عنوانها معجم السلطان الرسولي السداسي اللغة روجت لليمن أكثر مما قد يفعله الترويج السياحي في سنوات كثيرة

فقد تحولت إلى مشروع عالمي منذ أن وصلت إلى يد د. هيلاسي من جامعة كولومبيا حتى اليوم واهتم بترجمتها وتحقيقها أكثر من مركز دراسات في المجر واليونان وأمريكا حتى وصلت المجلس الأمريكي الذي تبنى دعم المشروع وعقدت بشأن ذلك اجتماعات بين الأمريكيين استمرت سنوات ووصل الأمر إلى اشتراك علماء من اليونان ومن بريطانيا وغيرها ولم ينجز المشروع إلا بعد عام ١٩٩٢م عن طريق المركز الأمريكي للدراسات اليمنية بصنعاء بعد أن وضع في برنامج كمبيوتري خاص كي يخرج في أربعمائة صفحة تقريباً هكذا أخبرنا الأخ محمد وأخبرني بأن له على هذا الموضوع مقال سيرسله للثورة ضمن منشوراته القادمة أتمنا أن أعرف المزيد عن تلك المخطوطة بالتفاصيل التي وعدني بها وفي القريب بإذن الله وكما قال : يكفينا فخراً اننا شغلنا بروفيسورات وعلماء في هذا العالم أمثال الدكتور

هيلاسي وجولدن وسارجينت وغيرهم لم أتمكن من سردهم آخرهم دانيال فارسكو عالم الأنثربولوجيا المتخصص في تاريخ اليمن وعوداً على ذي بدأ وهو موضوع المنشور في الثورة وحتى نكمل الموضوع تعميما لا أخفي بأن الكاتب تناسى عمداً كما يبدو أهم الطرق الناجعة في إنقاذ تراثنا القومي من مآساته..

- ربما تجنبا للتحسس وهي عدم توفر الأمانة والكفائة في الإدارة المختصة بالمخطوطات رغم قوة الإشارة والتلميح في قوله (فثمة أمور أخرى غاية في الأهمية قبل الدعم المفروض كون الموضوع بحاجة إلى تنفيذ خطة مدروسة وشاملة تسهم في القضاء على أكبر قدر من المشاكل المحيطة بالمخطوطات من جهات عدة كافتقارها للمكان والأسلوب العلمي المناسب وغياب الفحص الدوري والتعقيم اللازم بالطرق العلمية)

- وإشارته الأخرى (فهي بحاجة إلى إعادة النظر في وضعها الحالي ويذل الكثير من الجهود حتى تتوفر لها حق الرعاية الكاملة والدورية وبإيجاد ما يناسبها من مناخ وصيانة وترسيم وتوثيق وحصر وفهرسة وأدوات وقدرات.).
- وحقيقة أن الكثير من المهتمين والباحثين والزائرين لدار المخطوطات يعرفون أن من بيده الأمر في الدار محصور في شخصيتن فقط تسببا بغيابهم المستمر سنوات عديدة وعدم كفائتهما في إلحاق الضرر بتلك الأمانة التي بحجم الوطن وكانا سباباً في إلحاق الأضرار بها والحبس القاتل .
- وهذا الأمر لا يخفى حتى على معالي وزير الثقافية الرويشان ويتحدث دوماً عن التقصيرات الخطيرة التي نتجت عن سوء الإدارة وأن عبثاً ما وإهمالا متعمد في الدار حتى بالدعم المالي الذي قدمه للدار وكثيراً ما شكى بنفسه من فشل ذريع وفساد خطير يحدق بالمخطوطات وتوعد أكثر

من مرة بأن يبت في هذا الموضوع.

- أما أخطر تلك التقصيرات فهو عدم حصر الكميات التي في دار المخطوطات ومكتبة الجامع الكبير وقد أنفقت عليها الدولة أرقاماً كبيرة من العملة حتى موظفي الدار أنفسهم لا يملكون أي صلاحية إذ لا يحق لبشر أن يتدخل في الأمر..!!
- أما قضية الترميم والصيانة في الدار فلم يتم التعرف عليها بعد مع أن الدولة لم تقصر في إيجاد الدعم والأدوات التي حبست في سجون مظلمة دون ذنب حتى عن موظفي إدارة الترميم والصيانة أنفسهم بحجة عدم تدريبهم على الأجهزة وعدم تلقيهم دورات في معرفة المواد فمن يا ترى له مصلحة مما يحدث منذ سنوات طويلة؟
- والمؤلم أكثرأن الدار لا يملك خطة أو آلية تكفل بتنظيم العمل.
- أخيراً يبقى الأمل في رئيس الجمهورية وهو الأكثر غيرة

على مصالح البلاد حيث والأمر يتطلب تدخله وتوجيهاته بإيجاد حل جذري ناجعة تمكن تراثنا الثمين من استعادة عافيته ورد كرامته أسوة بما يفعله غيرنا رغم أننا نملك أكثر من غيرنا من هذا التراث الذي يعود لحقب طويلة من الزمن ولأجيال عديدة وفي علوم ومجالات شتى من أنواع المعارف كانت ذات يوم أساساً ومنطلقا وسببا للنهضة العلمية الحديثة في العالم.

المخطوطة التي روجت لليمن

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة في العدد (١٥١٤٨)
وتاريخ ٣مايو٢٠٠٦م وهي لكاتب السطور..

أمـا قبـل : فجزيـل امتنـاني وخـالص شـكري للقـدير أ. علي الجمرة على مشاعره النبيلة نحو ثروة التراث القومي التي رصعها عبر الثورة بمقالته (مخطوطات وشباب خارج الهامش) عدد (١٥١١٣) وتـاريخ (٢٩/مـارس/٢٠٠٦م). وبـرغم قنـاعتي ومعرفتي الكاملة بأني لا أستحق كل ذلك المديح والإطراء إلا أنني أثمن عالياً ما أورده في مقالته المذكورة من تعليقات قيمة على مقال لي سبق نشره في الثورة أيضاً..

وأما بعد: نزولاً عند رغبة الكثير من الأصدقاء والمهتمين بثروة التراث المخطوط وتنفيذاً لوعد سبق القطع به أن أقدم عبر "الثورة" معلوماتي المتواضعة عن مخطوطة يمنية ثمينة روجت لليمن

منذ ستينات القرن المنصرم، والتي هي (معجم السلطان الرسولي الأفضل عباس بن علي بن داوود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول) وهو أحد السلاطين الرسوليين الذين حكموا اليمن وسادسهم على الترتيب. ومعلوم بأن الدولة الرسولية حكمت بلادنا أكثر من قرنين من الزمن منذ مطلع القرن السابع الهجري وحتى منتصف القرن التاسع - أي أنها استمرت أكثر من قرنين.

أما مادة المعجم وموضوعه فقد أورد المؤلف فيه ما يزيد على الألف من المفردات المتنوعة التي كتبها بست لغات عالمية – في عصر الدولة الرسولية - هي العربية والتركية والفارسية واليونانية والمغولية والأرمينية إضافة إلى مفردات كثيرة باللغة الأثيوبية تكلم عنها د. بيتر جولدن في دراسته المقدمة لـ (معجم السلطان الرسولي السداسي اللغة) وذكر بأن تلك المفردات الأثيوبية جديرة بالتحقيق والدراسة كما أنها تستحق إهتمام الباحثين والمهتمين وحتى تستكمل دراسة المعجم. وقد خرج المعجم إلى النور بعد الدراسة

والتحقيق في ست لغات عالمية حيث أضيفت إليه اللغة الإنجليزية لغة العالم في العصر الحديث.

العلماء المشاركين في دراسة المخطوطة وتحقيقها أما أهم وأبرز العلماء الذين تولوا مهمة التحقيق والدراسة لتلك المخطوطة وبداية ذلك منذ أن وصلت نسخة مصورة من المخطوطة (معجم السلطان) إلى يد الدكتور يبور هيلاسي من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية مطلع الستينات وذلك بواسطة الآثاري الشهير د. محمد الغول.

ويعتبر الدكتور يبور هيلاسي أول من أهتم بتلك المخطوطة وثمن ما تحمله من قيمة تاريخية وعلمية كبيرة ؛ وله يعود الفضل في تعيين وتشكل فريق من مجموعة علماء وباحثين من دول مختلفة كالمجر وإيطاليا وتركيا وبريطانيا بالإضافة إلى نفسه،

وفقد ضم الفريق رئيس قسم اللغات الآسيوية في جامعة بودابست/ المجر د. لاخوس ليجستي. وأستاذ التاريخ في كلية

نيوجرسي د. توماس ت. السون وهو صاحب كتاب " الإمبريالية المغولية ١٩٨٧م" .

كما ضمّ أيضاً عالم الأنثربولوجيا الأمريكي المتخصص في تاريخ اليمن دانيال فارسكو ، وله الفضل في نقل مشروع الدراسة لتلك المخطوطة إلى المركز الأمريكي للدراسات اليمنية في صنعاء وتم تشكيل فريق من العلماء المتخصصين أمثال (ركس سمث) المتخصص في تاريخ اليمن ، ولهما الفضل في إنزال مشروع الدراسة والتحقيق في برنامج حاسوبي ثم أدخلت عليه الشروح المفصلة والتعليقات والفهارس الوافية التي رصعها فريق العمل على صفحاته التي بلغت ٤١٨ صفحة من القطع المتوسط..

أما أهم وأبرز تلك الشخصيات فهو الخبير الشهير أ. بيتر جولدن وهو صاحب مؤلفات مهمة مثل " الخـزر" دراسة شاملة أصدرها في الثمانينيات من القرن المنصرم في مجلدين .

وهو صاحب المقدمة الضافية والقيمة في (معجم السلطان

الرسولي السداسي اللغة) الذي بذل في سبيل تحقيقه ودراسته الكثير من الجهود. كما أورد بيتر جولدن في تلك المقدمة لمحة مهمة بعنوان (أحوال العالم في المعجم الرسولي) وتطرق فيها إلى الوضع العام للعالم الإسلامي وأهم الأحداث الدائرة في ذلك الوقت مثل تفكك الإمبراطورية المغولية وتغلغل المغوليين في العالم الإسلامي وسياستهم في نشر اللغة المغولية في أوساط المسلمين ودويلاتهم كما أشار إلى أوضاع الإلخانيين في فارس بعد تفكك تلك الإمبراطورية ونهاية جنكيز خان. أما أهم ما أورده بيتر جولدن فهو ترجيحه الغالب في مصادر السلطان الرسولي صاحب المعجم وسعة ثقافته التي مكنته من نشر ذلك المعجم في ست لغات عالمية في عصره حيث رجح جولدن بأن السلطان الرسولي العباس بن علي ...قد أخذها عن أفراده وخاصته في جناح قصره من معاونين وحراس وعبيد من الأتراك والروميين والفرس والأحباش خاصة الأتراك حيث كانت قصور الرسوليين تعج بهم كون سلالتهم ــ أي

الرسوليين ـ تنحدر من أصول تركية .

وفي أخر تلك المقدمة أورد بيتر جولدن لمحة عن أهمية اليمن وموقعها الجغرافي وارتباطها بطرق التجارة العالمية .

في الأخير أرجو أن يتحقق الأمل في إنجاز التوثيق الرقمي لثروة التراث المخطوط في بلادنا حيث لا يخفى بأنه يختزن مادة علمية ثمينة في مجالات وعلوم شتى ..لو لم يكن من هذا الإنجاز إلاّ صون تلك الثروة من الهلاك وإزاحة غبار الدفن عنها وتقديمها للدراسة والتحقيق ونكون بذلك قدمنا خدمة جليلة للمعرفة وأسهمنا في إثراء الزاد الفكري والمعرفي للإنسان في هذا العالم.

الطرق العلمية لتخزين الآثار والمخطوطات

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة في العدد (١٥١٠١)
وتاريخ ١٧مارس ٢٠٠٦ وهي لكاتب السطور..

العشوائية في تخزين الآثار والمخطوطات. انتهاك لكرامتها وإهدارٌ لحرمتها ؛ إذ تعجل هذه الطريقة في قبض روحها والإتجاه بها نحو الهلاك والدمار المحقق لكثرة الأخطار الناتجة عن تلك البساطة والعشوائية وتجاهل الطرق والوسائل العلمية التي يعول عليها في الحفاظ على المقتنيات الآثارية ومد فترة عمرها وهذا ما أثبته المختصون الآثاريون وأيديه الواقع أذ ثبت أن المحافظة على الأثر المقتنى لا تقتصر على خزنه وإحكام اقفاله فقط ؛ فثمة أساليب علمية وضعها ذوو الإختصاص لحفظ المقتنى وبقائه في حيز الوجود فصار من المعلوم أن التخزين العشوائي أو التلقائي سرطان خبيث يقضي عليها ويعجل بهلاكها ، وبلا خلاف فإن تلك

الوسائل والأساليب العلمية يجب العمل بها صوناً لكرامة المقتنيات الآثارية من الأخطار والآفات المحيطة، كما أن العمل بها أيضاً قد يحد من أعمال الصيانة والترميم؛ وتظل أفضل طرق التخزين وأهمها أن يخصص لكل نوع من المقتنيات قسما خاصا به إذ تختلف ظروف التخزين المطلوبة (رطوبة ـ إضاءة ـ تهوية ....)؛ من نوع لآخر فالمعادن تختلف عن المخطوطات والرقوق كما تختلف الفخاريات عن الأخشاب والمنسوجات ..الخ. أما الطرق والأساليب العلمية التي يجب مراعاتها والعمل بها في مخازن المقتنيات الآثارية فإن أهمها ما يلي:

- فحص الرطوبة لتأكد من ثبات درجة الحرارة والرطوبة المناسبة وهي (١٨ مْ) ويفضل إجراؤه كل (٢١ يوم على الأقل) وذلك لأن الرطوبة آفة خطيرة ودورها كبير في تدمير المقتنيات الآثارية بكافة أنواعها.

- الفحص الدوري للمخطوطات والرقوق (شهرياً) حتى لا تعلق بها الأتربة وتصيبها البكتريا الضارة ، أو تصلها الرطوبة .
- فصل المقتنيات الآثارية الحساسة كالمخطوطات والرقوق والزجاج والفخار عن المواد والأدوات التي تحتوي على أحماض ضارة كالمطبوعات والجرائد والأخشاب وغيرها.
- التعقيم الدوري للمقتنيات الآثارية من الأتربة والعالقات بما يناسب كل نوع منها من مواد التعقيم بخاصة الآثار البرونزية المصابة بمرض البرونز(كلوريد النحاسوز).
- عدم استعمال الأدراج والرفوف الخشبية في تخزين وعرض المقتنيات الآثارية إلا بعوازل واقية ، كون الأخشاب تحتوي على أحماض ومواد عضوية تدمر الأثر.
- التهوية الجيدة إذ يجب تحريك الهواء كل ثلاثة أيام (على الأقل) كي لا تتمكن الكائنات الحية والبكتريا الضارة من النمو وذلك باستخدام مراوح الهواء المعروفة أو ما يقوم مقامها.

- يجب عزل المقتنيات التي تحتوي على المواد العضوية عن غيرها... إذ تحتاج المواد غير العضوية لبيئة جافة بحيث لا يتمكن الصدأ من ممارسة نشاطه مع الغازات الموجودة من حوله.
- إيجادالإضاءة المناسبة للمقتنيات الآثارية فكثرتها تزيد من بهتان لون الأثر بتآكل المواد العضوية من الأشعة الصادرة، كما تسبب قوة الإضاءة في إتلاف الأثر خاصة إذا كان مصدر الإضاءة منتجاً لحرارة مصاحبة ؛ لذا يعول على خفض درجة الإضاءة والتقليل منها نتائج إيجابية، ويفضل أن لا تزيد كمية الإضاءة في مخازن الآثار وقاعات عرضها عن (Lux ٥٠) وذلك للمقتنيات الحساسة كالمنسوجات والمخطوطات والرقوق.
- ما أوردناه في النقاط المذكورة خلاصة ميسرة لأهم الطرق والأساليب العلمية التي من الضرورة الأخذ بها ومراعاتها في

تخزين الآثار وبمناسبة الحديث عن الموضوع وأهميته فإن ما يخص وضع التخزين للمقتنيات الآثارية في بلادنا وخاصة المخطوطات فإنها بحاجة إلى تعريج سريع ، فالمعلوم أن ما تملكه بلادنا من مقتنيات آثارية ثمينة تؤويها المتاحف العديدة ومكاتب ودور المخطوطات الخاصة والعامة جميعها في حاجة ماسة إلى الكثير من الجهد والعناية الدورية نظراً لكثرة الأخطار المحيطة بها ورغم اهتمام الدولة ممثلة بوزارة الثقافة وما قامت به في السنوات الأخيرة من مضاعفة اقتناء الآثار والمخطوطات من المواطنين حيث أنفقت عليها الملايين فقد حفظت بذلك الآلآف من القطع والمجلدات التي كانت عرضة للتهريب والخروج من بلادنا عبر سماسرة الآثار وهو جهد كبير محسوب لوزير الثقافة أ.خالد الرويشان كما يحسب له أيضاً اهتمامه بتخصيص دعم مالي لدار المخطوطات عبر صندوق التراث والتنمية الثقافية رغم عجز المبلغ أمام المشاكل العالقة ؛ فثمة

أمور أخرى غاية في الأهمية قبل الدعم المفروض كون الموضوع بحاجة إلى تنفيذ خطة مدروسة شاملة تسهم في القضاء على أكبر قدر من المشاكل المحيطة بالمخطوطات من جهات عدة وعلى رأسها بيئة التخزين المفتقرة إلى المكان والأسلوب العلمي المناسب وغياب الفحص الدوري والتعقيم اللازم بالطرق والمواد العلمية الخاصة ، وعدم تعرضها للتهوية الجيدة وغيرها الكثير من الأسباب التي ألحقت بها أضراراً بالغة وما تزال ؛ فهي بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في وضعها الحالي وبذل الكثير من الجهود حتى تتوفر لها حق الرعاية الكاملة والدورية بما يناسبها من إيجاد مناخ ، وصيانة ، وترميم ، وتوثيق ، وحصر ، وفهرسة ، وأدوات ، وقدرات... الخ ،

- يظل الأمل في الوزير المختص باستكمال خطواته واهتمامه، وبذل قصارى جهده وأن يتم على يده صون تراثنا العلمي والقومي الذي لا يقدر بثمن ❖

- مصادر المعلومات : الأسس العلمية لعلاج المخطوطات. تأليف عبد المعز شاهين.

كنوز المخطوطات..بأي ذنب جهلت؟!!

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة في العدد (١٥١٨٧) وتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٦م وهي لكاتب السطور..

ثمة ثروات في هذا الوطن قيمتها كبيرة وأهميتها بالغة ؛ الاّ أن آفة الإهمال أحاطت بها وذرت عليها الرمال وجريمة صمتنا ما زالت تمر كفضيحة مخزية إذ تتعرض هذه الثروة القومية إلى إهمال مثير!!

حيث تتعرض لصنوف شتى من الآفات والأضرار المهلكة بالرغم من أن الدولة توفر أموالاً طائلة لحمايتها ونفض عبار الدفن عنها.

ومثل مشروع التوثيق الرقمي لثروة التراث لجدير بأن يطرح على جهات الاختصاص كمقترح يعول على تنفيذه تحقيق الكثير من النجاحات والإنجازات الرائعة.

بـل أرى -ومثلـي كـثر -أن تنفيـذ هـذا المشروع يعـد فريـضة غائبة ؛ وليست من المبالغة في شيء إذ أكتبها وكلي قناعة بما أقول خاصة عندما يكون مشروع التوثيق الرقمي للتراث الوسيلة الأقل تكلفة والأكثر قيمة كما أنها الوسيلة التي أخذ بها غيرنا في دول العالم وتمكنوا عبرها من تحقيق النجاحات والإنجازات الثمينة.

وبالمناسبة أجد أن من العجب المثير للدهشة فعلاً أن نسمع أن هناك تجهيزات فعلية لتنفيذ مشروع التوثيق إلاّ أنه توثيق من نوعٍ آخر أطلق عليه توثيق الأدب الحديث، والموسيقى والفنون والأزياء والفلكلور الذي هو موثق أصلاً وسبق أن تبنت الدولة توثيقة عبر أكثر من جهة فوزارة الثقافة طبعت المئات ـ وما زالت ـ من عناوين الأدب الحديث فتم بذلك توثيق الشعر، والنثر، والقصة، والرواية وما يخص ذلك من نقد ودراسة ؛ إضافة إلى ما وثقته الوزارة من خلال الأنشطة والفعاليات والمهرجانات ضمن فعاليات صنعاء عاصمة الثقافة العربية 2004م.

كما أن وزارة الاعلام هي الأخرى عبر مؤسساتها وهيئاتها قامت بالتوثيق ـــ وما تزال ـ من خلال نشر وإصدار الآلاف من الصحف والمجلات والإصدارات المختلفة فأنجزت بذلك كثيراً ووثقت عبر قطاع التلفزيون والإذاعة وبرامجهما التي تناولت العروض والأفلام الوثائقية والتسجيلية والمسلسلات الدرامية والكوميدية والأغاني والاستطلاعات والفلكلور الخ باختصار فإن الموضوع منجز وكل جهة محتفظة بما تنجزه في مكتباتها وإرشيفها وذلك لا تخلو منه أي مؤسسة إذن لا يحتاج إلى توثيق مطلقاً والصحيح أنها بحاجة إلى مكان (متحف/مركز/دار) للعرض والاستفادة منها بالطرق الحديثة المتنوعة.

بل أن ما يحتاج إلى توثيق التراث القومي والإنساني (آثار/مخطوطات) لتعرضها للهلاك والأخطار ولحاجتنا الماسة لقيمتها العلمية والمادية وبالرغم من أن تلك القيمة قريبة ومن السهل الوصول إليها ، ؛ فقد استطاع الإهمال أن ينخر فيها

ويطمرها بشكل مخيف ومقلق..

إذن فإن مشروع التوثيق الرقمي للتراث القومي أثار/مخطوطات لأحق وأولى بهذا التوثيق لما فيه من أهمية وطنية وضرورة إنسانية بالغة تكمن في تنفيذه والتي يتلخص أهمها في التالي :

- رفد الإقتصاد الوطني بالعائدات المادية .
- صون التراث وحمايته من الأخطار المحيطة والتمكن من إيقاف الهلاك الجاري في تدميره.
- رفد الجامعات/المعاهد/المراكز المختصة والمهتمة بالدراسات والأبحاث الإنسانية والعلمية في أنحاء المعمورة بالمادة العلمية الفريدة.
- الترويج لليمن والإنسان اليمني والتعريف بعراقته وأصالته بواسطة المعارض الرقمية المتنقلة والمتاحف والمكتبات الإلكترونية .

- رفد وإثراء العلم والمعرفة الإنسانية بالمخزون العلمي والثقافي الثمين الذي يكتنزه تراثنا وذلك من خلال المادة الرقمية الجاهزة للدراسة والتحقيق والنشر.
- تنفيذ التوثيق ترجمة مهمة تكشف الروابط الإنتمائية القومية بين الإنسان اليمني وتراثه الثمين.

أثق بأن هذه الأهداف واضحة القيمة والأهمية ولكل هدف منها تفصيل شامل معد في دراسة مقترحة لتنفيذ المشروع قدمتها قبل فترة طويلة ـ وما زلت أحاول ذلك ـ لمن يهمه الأمر وهو أ.خالد الرويشان وزير الثقافة إلاّ أنها لم تجد طريقاً للوصول إلى يده لكثرة الصعوبات التي واجهتها دون حول ولا قوة ؛ رغم انتسابي لوزارته وقربي منه إلاّ أن ثـمّة عادات سيئة في بلادنا منها استحالة أن تقنع أحداً بأهمية ما لديك قبل أن يقتنع بأهميتك ومن تكون؟ !!ولأني مللت الإحباط الذي يبعث على الحسرة فقد لجأت إلى طرح الموضوع عبر"الثورة "الصحيفة التي أتمكن دائماً عبرها من إيصال

رسالة ما..!!

وأثق لو أطلع الأستاذ الوزير على هذا الكلام لكفى الله المحبطين شر الإهمال خاصة إذا تذكر معاليه بأن وزارة الثقافة ودار المخطوطات التابعة لها و صندوق التراث ومواقعهما على الانترنت المفترضة أو أي جهة تمثلها لا تملك إلى وقت كتابة هذه الكلمات أي قرص من التراث المخطوط الموثق رقمياً إلا ما قدمته أنا قبل ثلاث سنوات تقريباً وهو مجموعتي الأولى فقط من مشروع التوثيق الرقمي للمخطوطات الذي قطعتُ فيه أشواطاً كبيرة رغم الشؤون والشجون التي خلفها هذا الإنجازوالتي من أهمها تلك الصفقة التي لم تتم بعد ولم !!...وفيها ما فيها من أسى وبخس إذ وصلت المكافئة المادية أدنى من سعر ورق التصوير ! طبعاً لم يشمل السعر أقراص الليزر الفارغة!!...،

والأدهى من ذلك أن البخسة نفسها كانت بصعوبة محبطة لولا تدخل جانب إنسانية الوزير المشهورة وإن كانت في حظي -أنا -

احتاجت إلى تدخل 90% من موظفي ومنتسبي وزارة الثقافة والسياحة آنذاك كوني في ظروف صحية غاية في الخطورة وعلى وشك السفر للعلاج بعد تعرضي لعملية نصبٍ جراحية خاطئة في أحد المشافي الخاصة، يذكرها الجميع ..

والمؤسف أن اللجنة المكلفة بالتقييم قدمت مقترحاً لا بأس به إلا أنه لم يصرف لأسباب عدة أهمها عدم إنقضاء المدة التي حددها معالي الوزير للجنة المختصة برفع تقرير مفصل أذكر وكما تحكي أولياتي بأن معاليه حددها بقوله :خلال يومين من تاريخه ..ومنذ ذلك الوقت لم يكتب الله لها إنقضاء وكأن الوزير لم يحدد لهم يومين من أيامنا المعروفة بل حدد يومين من أيام الله التي قال عنها تعالى : (إن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) رغم ذلك لم أندم ولم استعجل تلك اليومين التي أثق بمجيئها وإن طال الزمن ؛ بل ما يؤلمني أنها حُبست دون ذنب ولم يتمكن من الاستفادة منها أحد وأخشى أن تجد مصيراً مؤلماً أو تعترضها الظروف السيئة كتلك

الظـروف الـتي تحـيط بالأصـول وتعترضـها ناهيـك عـن النـسخ الإلكترونية..

أخيراً ..لا أنسى أن أشير إلى أهمية جهود أ.خالد الرويشان في توجيهه واهتمامه بمضاعفة اقتناء المخطوطات والقطع الأثرية من المواطنين عبر صندوق التراث والتنمية الثقافية أو هيئة الآثار التي تخصص الدولة في موازنتها سنوياً (20) مليون ريال للتوثيق التراث القومي المخطوط وحفظه فقط. !!

الأهـم مـن ذلـك أن هنـاك آليـة وروتـين ممـلّ وظـالم في طريقـة الـشراء والتقيـيم يتطلـب مـن أ .الـوزير التـدخل الـسريع إذ يتـسبب القائمون على الشراء والتقييم في إحباط الواصلين وتنفيرهم حيث لا يوجد معيار عادل ، وأضرب لذلك مثلاً :تم تقييم مخطوطة في الشعوذة والعزائم بأكثر من مأتي ألف ريال ومجموعة أخرى من خمس مخطوطات مهمة تم تقييمها بتسعين ألف ريال رغم أن من ضمنها روائع قيمة كـ)نظام الغريب (للأديب العالم عيسى بن

ابراهيم اللغوي و) كفاية المتحفظ (لأبي إسحاق إبراهيم بن اسماعيل بن أحمد بن عبدالله الطرابلسي المشهور بابن الأجدابي وعمرها تلك المجموعة يفوق الأربعة قرون بنيف وسبعين سنة.

وأخرى أيضاً من (13) مخطوطة تم تقييمها بسعر (113.000)ماثة وثلاثة عشر الف ريال لا غير وكون المجموعتين تخصني أنا لم أعترض على السعر بل أعترض على أن أقدمها (13)مخطوطة ثم أجدها في قائمة التقييم (7)مخطوطات وأحمل سنداً بذلك من مدير صندوق التراث السابق النبيل المرحوم /سلطان العراشي الذي مل من إتصالاته آنذاك لجمع بقية أعضاء لجنة التقييم المشغولة وأستطيع أن أجمع على كلامي هذا شهادة أكثر من (13) موظفاً من منتسبي الوزارة والصندوق، كما أن فترة تقييم مبلغ المكافأة استمرت أكثر من سنة وثلاثة أشهر ربما لو تم التحقيق في الأمر لقيدت القضية ضد الروتين الممل الذي أناشد الوزير بشأنه إذ لا ينتج عنه إلا مثل كهذا قضايا.

كما أن من الظلم أن يتم مؤخراً تقييم مجموعة بسعر يفوق الخمسة ملايين ريال أكثر من ثلثيها مصاحف ممزقة ونصفيه أومن العناوين المنتشرة بالمئات وفيها ما لم يتجاوز عمره المئة عام، بينما سبق تقييم أخرى أكثر أهمية وأرفع قيمة لم يصل سعرها نصف مليون ريال.

أثق في إنسانية الوزير وعدله وأن يتفحص بنفسه كل أوليات التقييم والشراء، كما نتعشم في تدخله العاجل بهذا الشأن حيث يتسبب ذلك الروتين الممل والعشوائية المحبطة في دفع الكثير من المواطنين إلى اللجوء للبحث عن تجار الأثار و وسماسرته المنتشرين.

الإبداع العلمي والفني في المخطوطات العربية / الإسلامية

نشرت هذه المادة في صحيفة البلاد في العدد (٦٨) وتاريخ ٢ سبتمبر٢٠٠٦م وهي لكاتب السطور..

ثمة أراء ومعلومات يدلي بها بعض المهتمين بآثار الحضارة العربية الإسلامية على الأخص منها ؛ أن تلك الحضارة لم تعن بالفنون والمجالات العلمية وإبداعاتها بالقدر الذي أولته بعلوم الدين والأدب ؛ غير أن الواقع يثبت عكس ذلك فمن المعلوم الجلي أن البلدان العربية والمكتبات والمتاحف العالمية تعج بالكثير من الكنوز الفريدة التي برع العرب في صناعتها وأظهروا فيها مقدرة فائقة على الإبتكار والتميز العلمي والفني البديع.

وقد عُرفت تلك الإبداعات الإسلامية في وقت مبكر وتميزت بالابتكار والإتقان بخاصة فن الخط والزخرفة الإسلامية الفريدة

حيث انتشرت روائعه وذاع صيته منذ بداية (القرن الثاني الهجري).

كما عرف عن العرب المقدرة الفائقة في فن التصوير والرسم البديع وملئت الأسفار العلمية بالصور الموضحة والمبينة بخاصة كتب الطب وصناعة الدواء، والكتب العلمية التي تحتاج إلى شروح تبيينية للإيضاح والتبيين ثم توسعت تلك الإبداعات وشملت الرسوم والزخرفة الإسلامية على المنتجات والمصنوعات بخاصة المنتجات النحاسية والزجاجية والخشبية وفي أدوات البناء وعدة الحروب والمبلوسات والأقمشة بكافة أنواعها وقد تميزت بالمهارة والدقة المتقنة.

وما زالت تفخر بتلك الروائع الكثير من متاحف ومكتبات العالم الشهيرة كما تملك البلدان العربية كنوزاً فريدة من تلك المادة العلمية والفنية البديعة ؛ غير أنها لم تجد العناية اللازمة والاهتمام المطلوب ؛ بل إن الكثير منها يتعرض لآفات ومصائب جمة ناتجة عن ظلم النسيان والإهمال المرير. وبالرغم من حاجة العرب لمثل

هـذه الثـروة المهمـة والثمينـة الباهـضة فمازلنـا نجـدها اليـوم عرضـة للتهجير والتغريـب الخطير حيـث يتكـرر ويكثر أن نـشاهدها وقـد وصـلت إلى قاعـات المـزاد العالميـة للبيـع ضـمن أثمـن التحـف والمقتنيات الفريدة.

أما عن تلك النفائس التي تفنن العرب في إنتاجهـا فقـد تمثلـت في المنمنمـات الإسـلامية الـتي بلغـت شـهرتها الآفـاق وفي تـصاوير ورسوم المخطوطات العلمية التي تضمنتها كتفاصيل وشروح تبيينية رائعة.

وقد اهـتم العـرب بفـن التـصوير والرسـم والزخرفـة وأحـاطوه بعنايـة فائقـة واهتمـام رفيـع، فقـاموا بإنـشاء الكـثير مـن المـدارس المختـصة الـتي تعـني بالتـصوير وتعليم فنونه والـتي كـان أشـهرها (المدرسـة العباسـية) ببغـداد وقـد تركـت مـدارس الرسـم في بغـداد موروثـاً فريـداً مثـل (مقامـات الحريـري) الـذي أبـدع فيهـا يحيـى بـن محمـود الواسـطي. وكتـاب الحيـل (الميكانيكـا) لابـن الـرزاز الجـزري

الشهير بـ(كتاب الحيل الجامع بين العلم والعمل) ولأهمية هذين العملين فقد حضيا بدراسات وأبحاث كثيرة شهدت لها بالإتقان ووصفتها بالابتكار والمهارة الفائقة.

ومنها أيضاً.. (كتاب الترياق لجالينيوس) الذي تمت ترجمته وكتابته في (٥٩٥هـ) وفيه الكثير من رسوم النبات والأشجار الطبية إضافة إلى مجموعة من صور لرواد ومشاهير الطب الأقدمين وأهم نسخة من هذا الكتاب ما زالت موجودة ضمن مقتنيات المكتبة الأهلية في باريس .

ومن تلك الإبداعات العربية (كتاب الحشائش وخواصها) لـ عبد الله بن الفضل سنة (٦٢١هـ) وهو من أهم الكتب الطبية الخاصة بصناعة الدواء التي احتوت على تصاوير كثيرة لأطباء مهمين يقومون بتحضير وصناعة الأدوية من الحشائش والأعشاب المصورة أيضاً.. ومن المؤسف أن هذا الكتاب تعرض أثناء بيعه وخروجه لنزع كثير من الصفحات التي تحتوي على الرسوم الفنية

الدقيقة والتي تقدر بـ (٣٠) صفحة تناقلتها مجموعات عالمية وتوزعت على متاحف ومكتبات في أوروبا وما تبقى منه ما زال في مكتبة (بوسراي) باستنبول تركيا.

وتحفظ في دار الكتب المصرية نسخة غاية في الروعة والإتقان من (كتاب البيطرة) للعالم العربي أحمد بن الأحنف الذي كتب في (٦٠٥هـ) ويحتوي على أكثر من أربعين تصويراً وصفت جميعها بالقدرة على التبيين الدقيق والمهارة العربية الفائقة في توزيع اللون وإبراز التفاصيل الدقيقة.

ومن المخطوطات التي ضمنها العرب الرسوم الفنية الدقيقة وذاع صيتها في شتى البلدان كتاب (كليلة ودمنة) المنسوب لابن المقفع وهو في الأصل ترجمة عربية لإحدى الأساطير الهندية التي وردت على لسان الحيوانات وقد ترجم أيام الدولة العباسية بعناية أبي جعفر المنصور (١٣٣هـ) كما كثرت نسخه في البلدان العربية وإضيفت إليه بعض التعديلات إلاّ أن نسخته الأم في المكتبة الأهلية

بباريس ضمن مقتنياتها الفريدة وقد أضيفت إليها (٦) صفحات غير أصلية لاكمال النسخة البالغة (١٠٤) صفحة كما هو معلوم لدى كثير من المهتمين والباحثين.

أما كتاب (الأغاني) للأصفهاني الشهير وإن كان من أهم تلك الإبداعات الفريدة التي توثق براعة العرب المسلمين في فن الرسم والزخرفة في فترة متقدمة فقد تفرقت أجزاءٌ كثيرة من تلك التحفة الفنية الكبيرة البالغة (عشرين جزءا) لم يبق منها سوى (١٥) جزءا غير متتالية ومفرقة بين مكتبة دار الكتب المصرية في القاهرة وبين المكتبة الأهلية في استنبول بتركيا، وقد عرفت تلك الأعمال بالتميز البديع والدقة الفريدة في الزخرفة الإسلامية الجميلة والنقوش الرائعة التي تضمنتها رسوم الملبوسات والأقمشة المتنوعة وشملت أيضاً المصنوعات النحاسية والمنتجات الزجاجية والخشبية المختلفة وفيها توثيق مهم وشاهد عظيم على تلك البراعة التي تميزت بالمقدرة والإتقان بخاصة في تلك المنتجات والمصنوعات

العربية/الإسلامية النفيسة.

في الأخير.. يبقى الحديث عن الثراء العلمي والفني في المخطوطات العربية الإسلامية بحاجة إلى كثير من الاهتمام والإنصاف وكشف المزيد من تلك الإبداعات والإبتكارات الفريدة التي برعت في صناعتها الأيد العربية المسلمة؛ وهذا ما نأمله من ذوي الإختصاص والمقدرة على إنتاج وإخراج البحوث العلمية والتاريخية والدراسات الوافية والمنصفة للتراثنا الإنساني البديع.

الحملة الوطنية لمكافحة الفساد

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة في العدد (١٥١٩٤)
وتاريخ ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وهي لكاتب السطور.

الفساد داء خبيث ومرض عضال ينخر في حياة البشرية فيدمر خلايا الخير فيها ويفتك بالهدوء والطمأنينة في أرجائها. كما يعكر أجواء المحبة والصفاء في شتى مجالاتها المختلفة.

وهو كابوس فضيعٌ يؤرق مضاجع الجميع ؛ إذ تكمن فيه نقائض الخير وعداءاته المهلكة وهو إحدى الابتلاءات الخطيرة في تاريخ البشرية وصورة لازمة لاستمرار صراع الخير والشر فيها ؛ لذلك أنزل الله تعالى تشريعاته المقدسة التي تسن للإنسان الأنظمة والإرشادات السليمة وتحمل في طياتها ما يضمن له حياة مفعمة بالخير والطمأنينة.

ومعلومٌ أن الإنسان مخلوق يضعف أمام أي زينة تحملها

ومعلومٌ أن الإنسان مخلوق يضعف أمام أي زينة تحملها ملذات وشهوات الحياة لذلك تضمنت التشريعات المنظمة قوانين العقاب والردع لضمان استقامة مسيرة الحياة وسلامتها.

وفي بلادنا ضمن معركتنا مع الفساد لا أظن بأن هناك من يخفى عليه بأن الدولة تتبنى رسمياً مكافحة الفساد والإخلال بالأنظمة المالية والإدارية في كافة الأجهزة والقطاعات حيث أنشأت لذلك أجهزة رقابية مستقلة كما تضم التشكيلات الإدارية في كافة الوزارات والأجهزة الحكومية إدارات عامة للرقابة والتفتيش وجميعها تتبنى مكافحة شلل الحياة (الفساد) الذي يصدر عن كثر من أبناء البشرية بخاصة ضعفاء النفوس منهم.

أما عن دور تلك الأجهزة الرقابية فلا يخفى بأنها تقوم بواجبها وتؤدي دوراً مهماً في محاربة داء الفساد الخبيث ولولا تلك التقارير والبيانات المحاسبية التي ترفعها تلك الأجهزة الرقابية وتحيل بموجبها العناصر المفسدة إلى جهات الاختصاص لتنفيذ ما يلزم من عقاب

وردع ؛ لما تمكنت الدولة من تحقيق الكثير من النجاحات والإنجازات حيث كانت علاجاً ناجعاً للكثير من الإخلال والتقصير الذي ينتج عن كثير من الضعفاء.

أيضاً لا ننكر أن ثمة قصور وتواطؤ ينتج عن بعض الأجهزة الرقابية إلاّ أن الدولة تتبنى وتعتمد أي وسائل أخرى من شأنها كشف أي قصور أو تلافي أي ضرر كما تعتمد أي وسائل تمتلك القدرة على التأثير في قضية الفساد المعضلة وما تقوم به الحملة الوطنية لمكافحة الفساد بخاصة في الأونة الأخيرة إلا إحدى هذه الوسائل حيث تبذل اللجنة في حملتها جهوداً كبيرة استطاعت بها أن تلفت الأنظار وتقنعهم الكثير بأن الفساد مشكلة الجميع وأن علينا الوقوف أمامها والعمل على استئصالها من جذورها بكافة الوسائل الممكنة.

وعن تلك الوسائل والطرق الناجحة أود التنبيه إلى أن من أهمها وسائل التوعية والردع والتحذير عبر أجهزة الإعلام

والإعلان المختلفة كالتلفاز والإذاعة والصحف والمجلات والإنترنت وغيرها ؛ حيث تؤثر إيجابياً في أوساط المجتمع وتمتلك القدرة على معالجة الكثيرمن القضايا والمشاكل العالقة.

وقفة للتأمل

غريب أن وزير الثقافة أ. خالد الرويشان لا يقرأ أو لا يهتم بما ينشر في الصحف الرسمية كـ(الثورة) حتى وإن كانت أكثر من مهمة كمواضيع (فساد) وإهمال ثروة المخطوطات في بلادنا.

(يُتم المخطوطات...)

نشرت هذه المادة في صحيفة الثورة عدد (١٥٢٧٥) وتاريخ ٧سبتمبر٢٠٠٦م (الملحق السياحي) لكاتب السطور.

- وضع المخطوطات اليمنية ـ بات يبعث على الحسرة و الألم ـ فهل نعلن في اليمن سقوط المروءة وإفلاس بلادنا المدقع من رجالها المخلصين الغيورين؟!! إذ تمر الكنوز اليمنية المخطوطة بظروف حرجة وباتت في أمس الحاجة إلى يد الإنقاذ والعناية المركزة كما أن حالتها السيئة تناشد ما تبقى من قيم الإنسانية ومبادئ الوفاء وتهتف بأي نجدة تكفل بإيقاف عذاباتها الأليمة التي انتهكت حرمتها وألحقت بها دماراً فادحاً لا يقدر بثمن نتيجة الإهمال الطويل والنسيان الظالم.

- الغريب .. والمثير أن الدولة توفر اعتمادات مادية (أكثر من كافية) لحماية وحفظ تلك الثروة، وليس ثمة إشكال أو صعوبة في شيء يستحيل معه توفير العناية والرعاية اللازمة.
- وما يبعث على الألم ويدعو إلى الإحباط أن لوازم الإنقاذ ووسائل الرعاية لتلك الثروة الفريدة متوفرة ولا تتطلب سوى بعض الجدية والإخلاص كما أن تلك النجاحات المرهونة على استثمارها ستدعم الاقتصاد الوطني وتثري الزاد المعرفي الإنساني في أرجاء المعمورة لما يحمله تراثنا من قيمة علمية وفنية فريدة ولما يحمله ايضاً من أهمية حضارية وتاريخية بالغة.
- **بل الأدهى من ذلك أن معضلة (رأس المال) الشائكة لن تعترض طريق الإنجاز حيث لا يتطلب تنفيذ المشروع مبالغ تستحق الذكر أوما يصعب توفيره على أصغر جهة معنية ناهيك عن عظمة النجاحات وحجم الإنجازات التي ستنتج عن صون ورعاية تلك الثروة وتنفيذ توثيقها الرقمي المفترض..**

- و ثمة كتابات ومقترحات عديدة تم نشرها في (صحيفة الثورة) بشأن الأسى والمعاناة التي تمر بها تلك الثروة القومية الثمينة (وفي صحيفة البلاد أيضاً) عن أهمية التوثيق الرقمي لتلك الكنوز الفريدة وإمكانية دعم الإقتصاد الوطني من خلالها؛ والعجيب !!! أن تلك النداءات هي الأخرى لم تجد من يعيرها أدنى اهتمام..

- ومما يبعث على الأسف والحيرة أيضا.. أن هناك مشاريع ترصد لها الدولة كل عام الاعتمادات المادية اللازمة ومنها (مشاريع التوثيق والحفظ والصيانة) ويتكرر كل عام ترحيلها إلى أجل غير مسمى دون أسباب مقنعة أكثرها ناتجة عن اختلافات تافهة أو فاسدة يضرمها القائمون عليها فيما بينهم فتحيل دون إنجازها.

- ولبس غير الوطن يتجرع مثل هذه الخسائر الفادحة؛ التي تسببها تلك التقصيرات الفاسدة ومقارباتها في بقية مؤسسات

الدولة المختلفة إذ يكبدون الوطن مرارة التأخير والتخلف الإقتصادي والعلمي والمعرفي المرير؛ بلا وازع من ضمير وبلا تقدير لحجم ما في أيديهم من أمانة.

- أما عن تلك المعاناة والخسائر التي تتجرعها كنوز اليمن الفريدة الآثارية والمخطوطة فلا يخفى على مهتم أو باحث بأنها تمر اليوم في ظروف صعبة وإهمال يبعث على الحزن!! على الأخص منها تلك الكنوز التي في(دار المخطوطات) التي طال حرمانها من لوازم وضروريات حياتها وبقاءها.
- وأشعر أن من العار على الجميع أن تظل تلك الثروة حبيسة جدرانها البدائية، في بيئة تجرها إلى الهلاك وتهلك معها كثيرا من شجونها وأشجانها وتعاني صنوفاً شتى من العذابات الناتجة عن الحرمان والتهميش الخطير !! كما أنها ما زالت عن عصر التقدم التكنولوجي في معزل بعيد... فجهاز (كمبيوتر واحد) لم

يدخلها حتى اليوم ؛ بل أن موقعا إلكترونيا ، وعنوانا تعريفيا (مجانيا) على الشبكة العالمية (الويب) ما زالا عنها بعيد..

- أكتب هذا وكلي ثقة بأن البلاد ما زالت مليئة بالمخلصين الغيورين على مثل هذه الثروة باهضة الثمن التي تعد كنوزاً علمية ومعرفية فريدة وتحمل قيمة قومية وتاريخية مهمة في قلب كل يمني أصيل.
- **ولتلك الثقة كانت هذه النداءات والصرخات التي أرجو أن تجد تضامناً واهتماماً يتناسب وأهميتها الكبيرة ؛ وأجدني واثقا في نصرتكم لإرثكم العريق وتراثكم الإنساني الفريد الذي كان ذات يوم أساساً ومنطلقاً للنهضة العالمية الحديثة.**
- **قلت ما قرأتم .. والله تعالى ، والواقع ، وكثير من خلقه على ما كتبتُ شهيد ، ،.**

حارس التراث ومنقذ المخطوطات العربية والإسلامية

نشرت هذه المادة في الثورة عدد (١٥٠٧٣) وتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٦م وهي لكاتب السطور.

- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ... قلعةٌ علميةٌ شامخة ... ومعلمٌ من المعالم المعرفية التي تخدم العلم والثقافة وحارسٌ أمين للتراث العلمي العربي والإسلامي .. ولأهمية الخدمات التي يقدمها هذا المركز وحجمها الكبير أعتقد أنها تستحق الوقوف والعرض على القارئ كمشاريع عملاقة نفذها المركز وما يزال ؛ ويقدمها مجاناً منذ تأسس ١٩٨٩م على يد المؤسس المثقف والإنسان / جمعة الماجد الرجل الذي حمل في ثناياه حباً مخلصاً لتراث أمته العربي والإسلامي وحمل على عاتقه خدمات إنسانية كبيرة من أهمها ما يقدمه من عناية ورعاية

للمخطوط العربي والإسلامي في مجال الحفظ والصيانة والتحقيق والنشر، وتسهيل مهام البحاثين ومراكز البحث في أي مكان في العالم من خلال مركز الماجد للثقافة والتراث ومكتبة المركز العملاقة (المخطوطة/والمطبوعة/ والإلكترونية) فهي بحد ذاتها مشروعاً ضخماً ومرجعاً مهمًا للباحثين والمختصين ؛إذ تحتوي على أكثر من نصف مليون عنوان في شتى العلوم وأكثر من ثلاثة ألف عنوان لدوريات عربية وعالمية وآلاف الأصول من المخطوطات العربية والعالمية في شتى أنواع المعارف تمد الباحث بالمراجع المصورة والمنسوخة (الإلكترونية) ، وتقديم خدمة البحث المجانية للباحثين على شبكة الإنترنت إضافةً إلى إمتلاك المكتبة لقاعدة معلومات متطورة وقاعة خاصة بالإطلاع على المعلومات من غير الكتب وتشمل المواد البصرية والسمعية واقراص الليزر والمصغرات الفيلمية

والمجسمات وتقدمها إدارة خاصة وهي "شعبة الوسائط المتعددة".

- أما الأهم من ذلك فهو الإهتمام والعناية بالمخطوط العربي والإسلامي وهو موضوع غاية في الأهمية و(فريضة غائبة) خاصةً في الظروف السيئة التي تحيطُ بالمخطوطات العربية والإسلامية - الخاصة والعامة - والتي تستدعي حالة الكثير منها للتدخل السريع والإسعاف العاجل نتيجة الإهمال وسوء الحفظ والتخزين ؛ الأمر الذي ينتج عنه تعرض بعضها إلى التلف والهلاك..، أوعدم التوثيق وهو الذي يترتب عليه أمورٌ غاية في الأهمية كالحصر، وسهولة الوصول إلى العناوين من الأقراص الليزر أو قواعد البيانات التخزينية وبه تصان الأصول وتسلم من كثرة التداول والتصوير بالأشعة وهي آفة مهلكة وخفيه رغم

أنها حقيقة مسلم بها، إضافةً إلى سهولة الاستفادة منه كتراث قومي وكنز علمي مطمور لا يقدر بثمن.

- علماً أن خير هذا المركز قد وصل بلادنا منذ فترة من خلال أجهزة الماجد للتَّرميم والصيانة التي تبنى توزيعها راعي المركز على أكثر من عشرين مكتبة ومركز في العالم مجاناً حصلت بلادنا على جهازين منها ؛ أحدهما في دار المخطوطات والآخر في مكتبة تريم بمحافظة حضرموت.. إضافةً إلى البدء في مشروع التوثيق الرقمي للمخطوطات اليمنية بعد توقيع إتفاقية تعاونية مع المختصين في بلادنا بهذا الشأن .

- ومثل مشروع ترميم وتوثيق المخطوطات يعد خدمة إنسانية وضرورة مهمة، خاصة عندما يكون لها الفضل في إنقاذ آلاف المخطوطات من الهلاك أو إزاحة غبار الدفن

والتخزين عنها بتوثيقها وتحقيقها ونشرها، إسهاماً وإثراء للزاد الفكري والمعرفي لدى الإنسان العربي والإنسان المسلم، وهذا هو ما تقوم به شعبة الدراسات والنشر التابعة للمركز إذ تتبنى إصدار سلسلة آفاق الترث والثقافة عبر لجنة من كبار العلماء والمختصين تختار المواضيع الموسومة بالشمولية والإثراء المعرفي في قضايا الثقافة المعاصرة أو القضايا التراثية العلمية النافعة.. ويصدر عن الشعبة أيضاً مجلة آفاق التراث وهي مجلة فصلية علمية تهتم بنشر المقالات الأدبية والعلمية والفلسفية ونشر دراسات تراثية محققة تثري المكتبة العربية وتخدم القارئ العربي بمعلومات ثمينة وقيّمة، ويقدم المركز خدمات جليلة للتراث العربي والإسلامي المخطوط في العالم خاصة في مجال الحفظ والصيانة والترميم بأحدث الطرق والوسائل العلمية

الحديثة... إضافةً أن المركز يمتلك قسماً للترجمة يختص بترجمة الكتب والوثائق المهمة وتقديمها كمراجع يحتاجها الباحث باللغة العربية..كما يمتلك المركز قسما خاصاً بالصور والوثائق القديمة والحديثة والخرائط التي يحتاجها الباحث وقد تم ترتيبها وفهرستها بطرق عالمية ميسرة .. وأخيراً .. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث يستحق الإشادة والشكر لتبنيه مثل هذه المشاريع المهمة والمكلّفة التي يعود نفعها على الإنسان العربي والمسلم وتراثه الثمين المدفون، وهو إحدى حسنات رجل الخير راعي المركز الذي يتبنى مشاريع خيرية عملاقة حقاً .. أحيانا قد تعجز عنها دول..

الأربعاء ٥ ربيع ثاني ١٤٢٧هـ الموافق ٣ مايو [illegible]

16

المخطوطة التي روجت لليمن

محمد حامد الأنسي

... [illegible] سجرول امتناني وخالص شكري للتيار الطلبي الجسورة على مشاعره النبيلة نحو ثورة الشرائية القومية التي وصفها عبر الثورة بمقالته (مخطوطات وشبات [illegible]) التهامش) عدد (١١٦٢) وتاريخ (٢٦/مارس/٢٠٠٦م) وبرغم قناعتي ومعرفتي الكاملة بأنني لا استحق كل ذلك المديح والاطراء إلا أنني [illegible] ما اوردته في [illegible] المذكورة من [illegible] مقال لي سبق نشره في الثورة ايضا.

وأما بعد: [illegible] عند رغبة [illegible] [illegible] الثورة المخطوط [illegible] المتعلقة بـ [illegible] عبر الثورة معلوماتي المتواضعة عن مخطوطة [illegible] روجت لليمن [illegible] والتي هي (معجم السلطان الرسولي الأفضل عباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول) وهو احد السلاطين الرسوليين [illegible] على [illegible]

[illegible] الزمن منذ مطلع القرن [illegible] [illegible]

أما مادة المعجم وموضوعه [illegible] يزيد على الألف من المفردات [illegible] التي كتبها بستة لغات عالمية – في عصر الدولة الرسولية – هي العربية والفارسية والتركية واليونانية والمغولية والأرمنية إضافة إلى مفردات كثيرة باللغة الأثيوبية [illegible] بيتر جولدن في دراسته [illegible] معجم السلطان الرسولي السداسي اللغة) وذكر بأن تلك المفردات [illegible] جديرة بالتعمق والدراسة كما إنها تستحق اهتمام الباحثين والمهتمين حتى تستكمل دراسة المعجم.

وقد خرج المعجم إلى النور بعد الدراسة والتحقيق في ست [illegible] حيث أضيفت إليه اللغة الإنجليزية لغة العالم في عصر الحديث.

العلماء المشاركون في دراسة المخطوطة وتحقيقها

أما أهم وأبرز العلماء الذين [illegible] مهمة التحقيق والدراسة [illegible] المخطوطة وبداية ذلك منذ [illegible] نسخة محفوظة في [illegible]

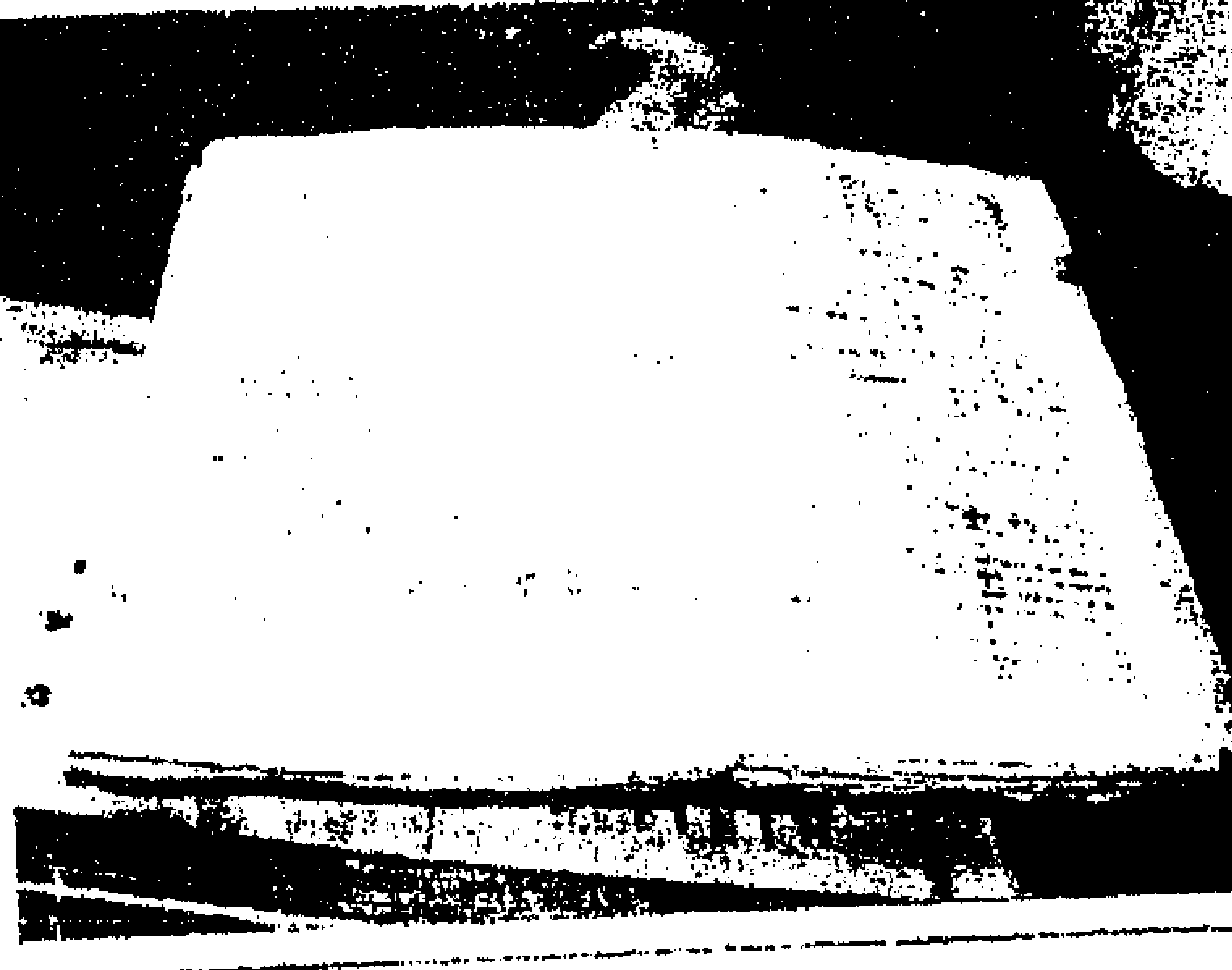
[illegible] السلطان الرسولي العباس بن علي [illegible]

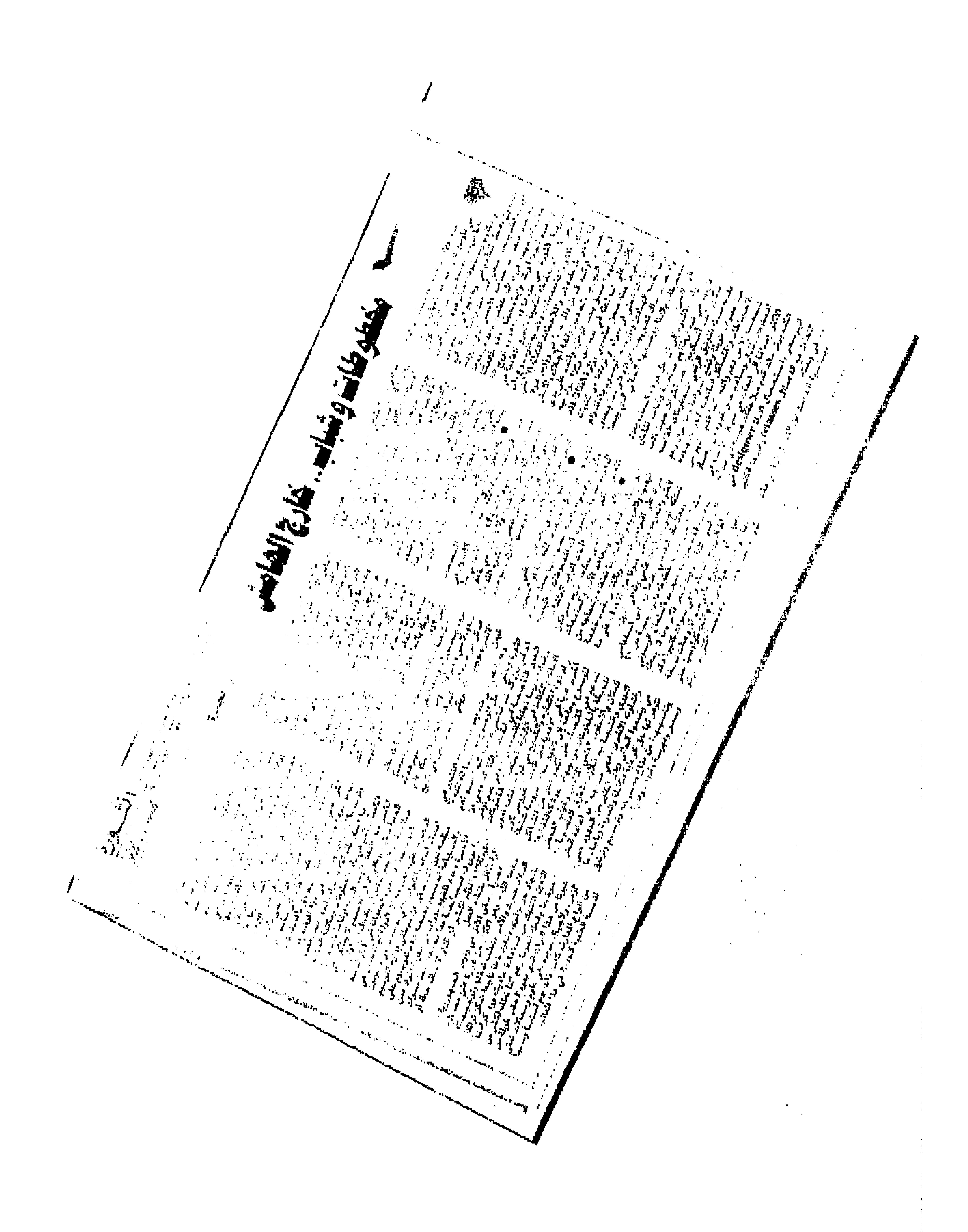
[illegible]

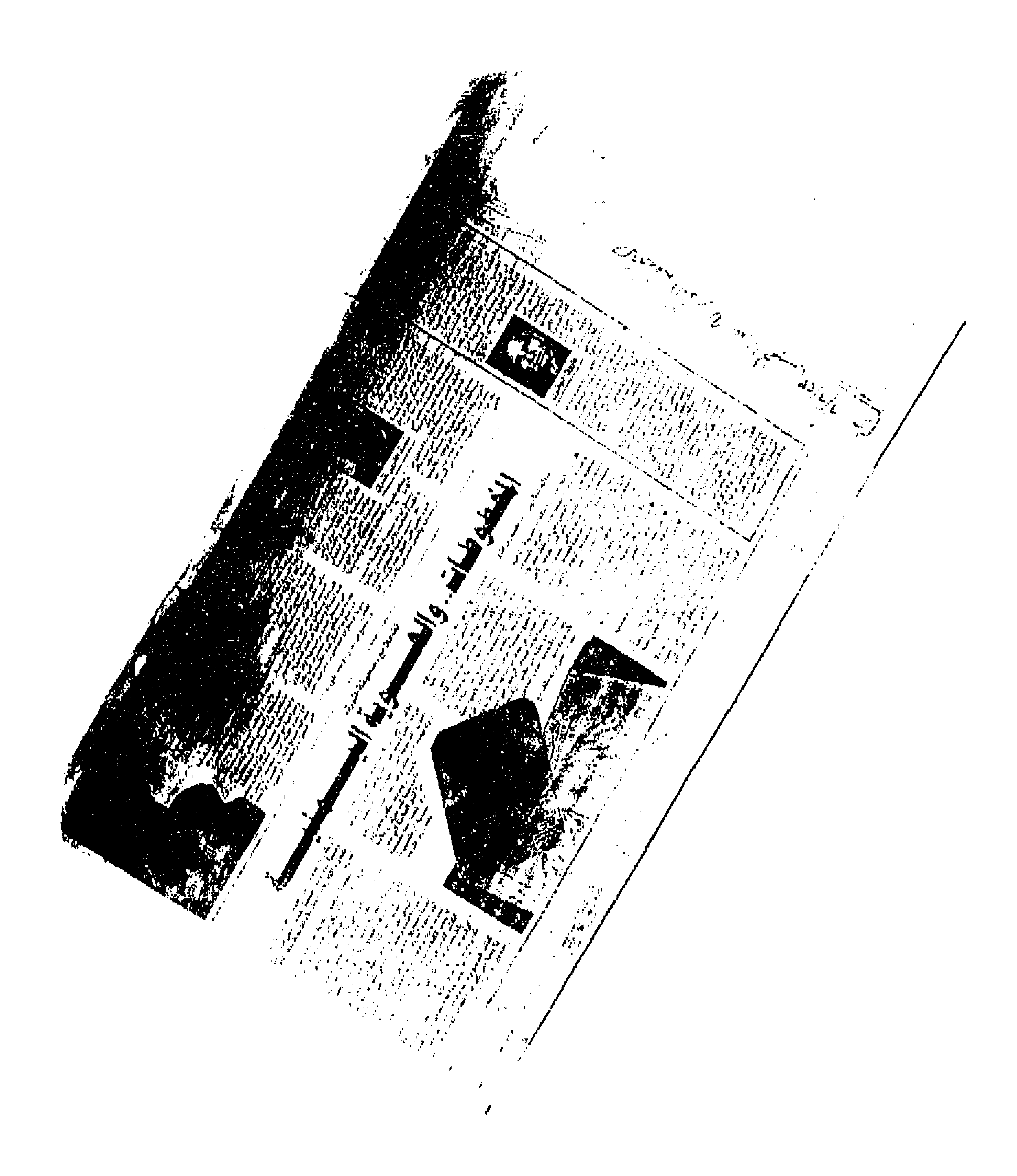
[illegible] أهم [illegible] [illegible]

[illegible] اليمن [illegible]

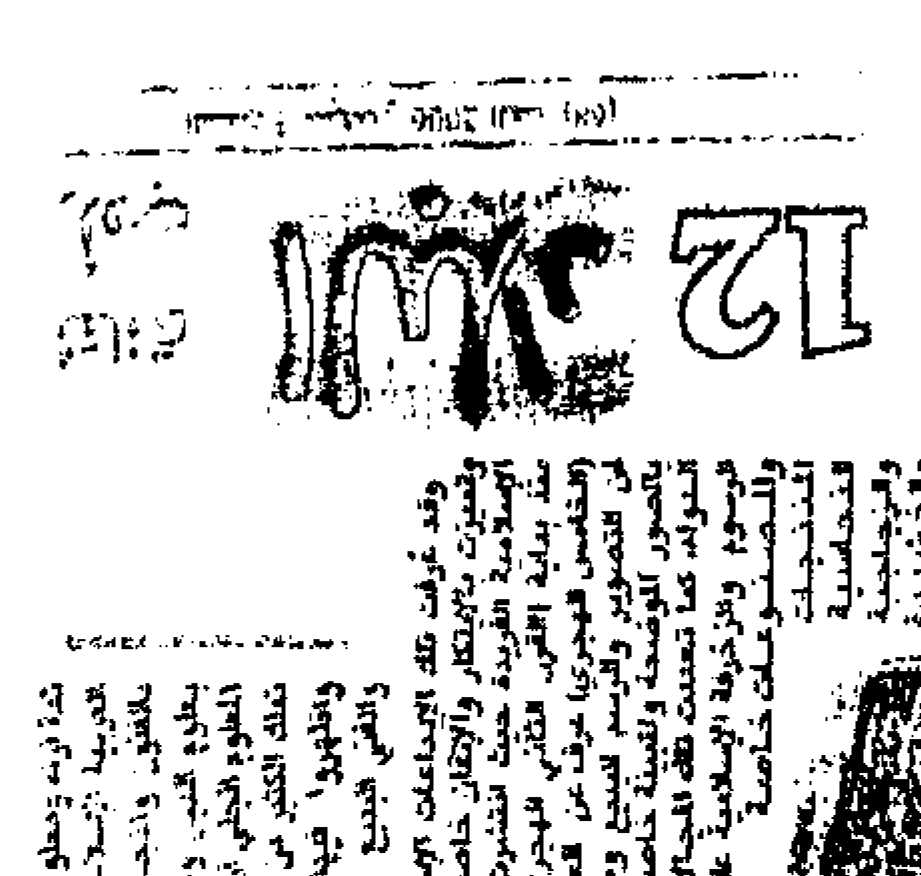
في الختام [illegible] الأمل في [illegible] الرقمي [illegible] التراث المخطوط في بلادنا حيث [illegible] مجالات وعلوم شتى [illegible] يكن من هذا [illegible] تلك الثروة من الهلاك [illegible] الدراسة والتحقيق [illegible] بذلك قدمنا خدمة جليلة للمعرفة وأسهمنا في إثراء الزاد الفكري والمعرفي للإنسان في هذا العالم

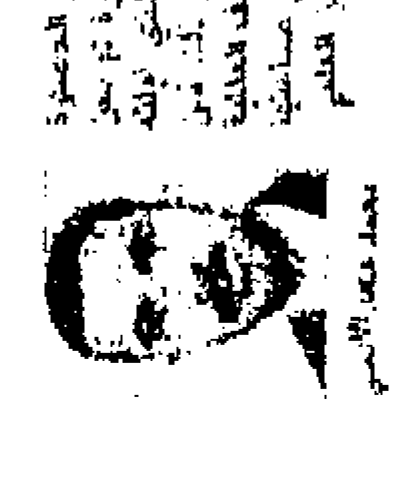




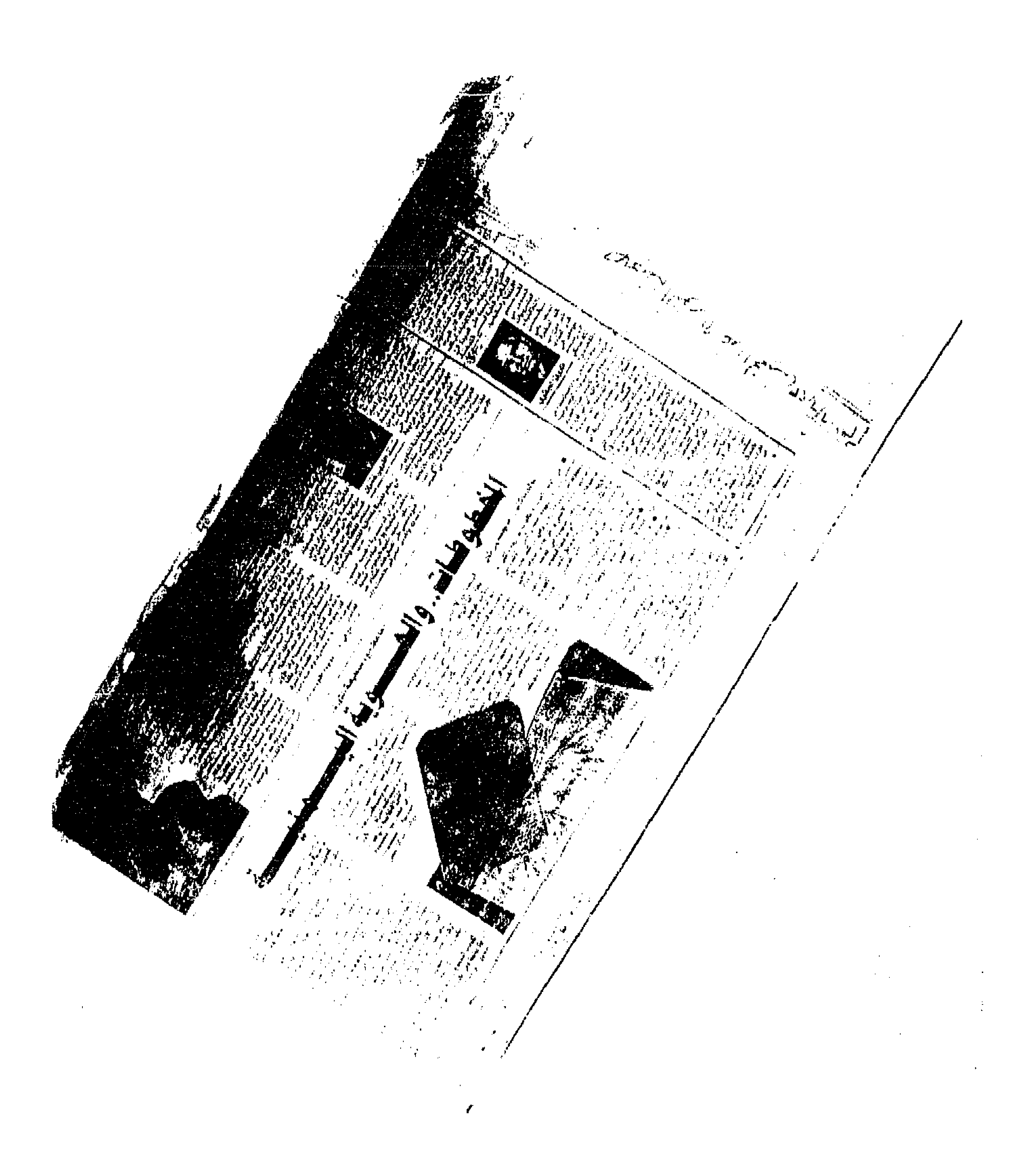


الإبداع العلمي والفني في المخطوطات العربية/الإسلامية











الطرق العلمية في تخزين الآثار والمخطوطات



الثقافة — الشرق الأوسط — 13

حارس التراث ومنقذ المخطوطات العربية والإسلامية

السيرة الذاتية

محمد محمد أحمد حامد الآنسي

مواليد 1979م آنس - محافظة ذمار.

م. كمبيوتر تخصص (**Hard Ware**).

درس القرآن الكريم لدى مشائخ القراءات في الجامع الكبير وحصل على ثلاث إجازات في القراءات والحفظ أحدها من المرحوم الحافظ محمد حسين عامر طيب الله ثراه.

كما حصل على العديد من الدورات -انجليزي - أمن الشبكات - إدارة.

الأنشطة والأعمال

كاتب باحث في التراث.

عمل بمكتب رئيس الهيئة العامة للكتاب 2002 ـ 2003م

عمل بمكتب وزير الثقافة والسياحة(2003-2005م)

عضواً بلجنة النصوص والإصدارات بالمكتب التنفيذي لصنعاء عاصمة للثقافة العربية 2004م.

مخرج ومصمم جرافيكس محترف وله العديد من الأعمال داخل اليمن وخارجها.

أهم أعماله المنجزة:

منفذ وصاحب مشروع التوثيق الرقمي للتراث المخطوط.

قدم للدولة دار المخطوطات أكثر من (25) مخطوطا مهماً ونادراً منها 14 دون مقابل.

قدم للدولة -وزارة الثقافة- عدد(640) مخطوطاً رقمياً في (200) قرص مدمج في 2004م

لم يستكمل تقييمها أو الاستفادة منها حتى اليوم

ساهم عبر غيره في إيصال أكثر من 110 مخطوطاً للدولة .

له العديد من الدراسات والكتابات عن المخطوطات والتوثيق والحاسوب ونشرت له الكثير منها في الصحف الرسمية والانترنت.

أهم مشاريعه المدروسة: تحت التنفيذ

مشروع مركز الصالح لإحياء وتوثيق المخطوطات تحت التأسيس ويعمل حالياً لاستكمال إنشاءه واشهاره ويمتلك فيه بنية معرفية كبيرة وهي حصيلة برنامجه التوثيقي خلا[illegible] من 6 سنوات وتبلغ (5.000) مخطوطاً رقمياً ومجموعة من الأصول الفريدة .

إصدارات :

نعمة الله العظمى -أجهزة الحاسوب- (تحت الطبع)

واقع المخطوطات في اليمن (بين يديك)

(كنوز من اليمن) تعريف بعشر مخطوطات مهمة وقيمة. (معد للطبع).

بلدة طيبة .. شواهد وآثار باقية. دراسة بحثية شاملة (قيد التنفيذ)



مركز عبادي للدراسات والنشر
ص.ب : 662 - صنعاء
ت : 219618 / فاكس : 219619
سيار : 777219617
الجمهورية اليمنية